جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية
فرع علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة 2016

من اعداد الطالبة: سارة قادير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة :

-خير الدين قريشي	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة) رئيسا
-محمد قوجيل	(أستاذ مساعد "أ" جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
-خالد مقدم	(أستاذ محاضر "ب"، جامعة ورقلة) مناقشا

2015- 2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية
فرع علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية2016

من اعداد الطالبة: سارة قادير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة :

–خير الدين قريشي	(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
–محمد قوجيل	(أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
–خالد مقدم	(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

2016 -2015

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيد الخلق سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

أهدي ثمرة عملي

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية

أبي الفاضل

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون، التي حملتني وهنا على وهن جنينا، وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعة، وعلمتني صغيرة، ورافقتني بدعائها كبيرة.

أمي الغالية

إلى دفء البيت وسعادته إخوتي و أخواتي، إلى مصابيح البيت أبناء اخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو من بعيد

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من البداية إلى اليوم، خاصة طلبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير دفعة 2016 ،وإلى كل من هم على الدرب سائرون.

إلى كل من أحببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

سهـارة

شكـــر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وانعم علي من نعم، كانت خير عون

لي في إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان في المقام الاول إلى الاستاذ المشرف

محمد قوجيل

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ووقته وعلى تواضعه في المعاملة فكان نعم المشرف

كما أشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة على توجيهاتهم وتقييمهم لهذا العمل

كما أتوجه بالشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا

العمل وأخص بالذكر الأخ ابراهيم قادير الذي ساعدني ورافقني في مشواري البحثي

سهـارة

ملخص

تهدف دراستنا إلى إبراز دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال اكتشاف المخاطر الإحتمالية التي تؤدي إلى الفشل المالي وتحديد أهمية التبؤ به، بالإضافة إلى أهم اجراءات المراجعة المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي و مدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم القانونية تجاهه.

اعتمدنا في دراستنا على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بمحورين، كل محور يصب في فكرة فرضيات الدراسة وقد تم توزيعه على مستوى ولاية ورقلة، بحيث شملت عينة الدراسة خبراء محاسبين، محافظي حسابات، ومحاسبين معتمدين، واعتمدنا في تحليل اختبار فرضيات الدراسة، على برنامج"EXCEL" ، والبرنامج الإحصائي"SPSS20" .

في الأخير خلصت دراستنا إلى ان المراجع الخارجي لايقوم بإجراءات المراجعة تجاه التنبؤ بالفشل المالي، وهو مسؤول قانونيا علي بدل العناية المهنية اللازمة تجاه حالات الفشل المالي للشركة.

الكلمات المفتاحية: تنبؤ، فشل مالي، مسؤولية المراجع.

Abstract

Our study aims at highlighting the role of the External Auditor in the predictability of financial failure, through the discovery of contingent risks that lead to financial failure to identify the importance of predictability, as well as to the most important review procedures followed in the predictability of financial failure and the commitment of the Board of Auditors and the legal responsibilities toward it.

We have adopted in our consideration of the questionnaire included questions regarding two axis, each axis of injured in the idea of hypotheses study was distributed at the level of the Ouargla Province, so that included a sample study expert accountants, governors of accounts, Certified Accountants, adopted in the test analysis study hypotheses, the program "excel", the statistical program "SPSS20".

In a recent study concluded that the External Auditor was not audit procedures toward predictable financial failure, a legal official on instead of professional care toward the failures of the company's financial.

Key words: Prediction, financial failure, Auditor's Responsibility.

قائمـــة المحتويات

الإهداء.....	.....	III
الشكر.....	.....	IV
الملخص.....	.....	V
قائمة المحتويات.....	.....	VI
قائمة الجداول.....	.....	VII
قائمة الأشكال البيانية.....	.....	VIII
قائمة الملاحق.....	.....	IX
قائمة الإختصارات والرموز..	.....	X
المقدمة.....	.....	أ
الفصل الأول:	**دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي**	**1**
المبحث الأول:	ماهية الفشل المالي وأهمية التنبؤ به ومسؤوليات المراجع الخارجي	03
المبحث الثاني:	الدراسات السابقة.....	18
الفصل الثاني:	**الدراسة الميدانية**.....	**28**
المبحث الأول:	الطريقة والإجراءات المتبعة.....	30
المبحث الثاني:	نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها.....	34
الخاتمة.....	.....	47
المصادر والمراجع.....	.....	51
الملاحق.....	.....	55
الفهرس.....	.....	62

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان	31
2.2	مقياس ليكارت الثلاثي	32
3.2	قياس ثبات الإستبيان	32
4.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	34
5.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	35
6.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	36
7.2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	37
8.2	نتائج اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي	38
9.2	نتائج مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي	39
10.2	العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و اجراءات التنبؤ بالفشل المالي	44

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أسباب الفشل المالي	08
2.1	مراحل الفشل المالي	09
1.2	متغيرات الدراسة	33
2.2	المؤهل العلمي	35
3.2	التخصص العلمي	35
4.2	الوظيفة الحالية	36
5.2	عدد سنوات الخبرة	37

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	استبيان	56
الملحق 2	التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة	59
الملحق 3	معامل ثبات الإستبيان ألفا كرومباخ	60
الملحق 4	المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لعبارات المحور الأول	60
الملحق 5	المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني	61
الملحق 6	معامل الإرتباط ليبرسو بين محوري الإستبيان	61

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ISA 570	International Standard Auditing 570	المعيار الدولي للمراجعة الاستمرارية
ISA 200	International Standard Auditing 200	المعيار الدولي للمراجعة الأهداف العامة للمدقق المستقل
ISA 240	International Standard Auditing 240	المعيار الدولي للمراجعة الإحتيال والخطأ
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Fédération of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين

مقدمـة

توطئة

ان تطور الحاجة المتزايدة الى الثقة في المعلومات، أدى بدوره إلى تطور عملية المراجعة الخارجية، حيث انتقلت المراجعة من مجرد قيام المراجع بتحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي للشركة والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يتخللها من أخطاء أو غش أو تزوير، وفحص لمدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية والخروج برأي فني محايد، إلى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم من مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الآداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية، كل هذا الدور ألقى مسؤوليات كبيرة على مراجع الحسابات الخارجي بحيث أصبح مطالب بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها كونه شخصاً مؤهل علمياً وعملياً ومحايداً. وتتمثل هذه المسؤوليات والخدمات في الدور الذي يمكنه القيام به تجاه حالات الفشل المالي الذي تتعرض له الشركات، حيث كان لابد من شخصاً يقوم بدراسة وضع الشركة والتنبؤ بالوضع المستقبلي لها وتوصيل المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة

ونتيجة للآثار غير المرغوبة التي يحدثها الفشل المالي كان لابد أن يقوم بواجبه ومسؤولياته في محاولة الحد من حالات الفشل هذه وذلك من خلال اجراءات معينة في اطار معايير المراجعة الدولية والمعايير التي تحكم مسؤولياته أثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة. وكما هو الحال في بعض الدول خصوصاً المتقدمة منها، فقد حصلت الكثير من حالات الفشل التي كلفت الإقتصاد خسائر طائلة، فمثلاً فشل في أمريكا عام2001 كان أبرزها شركة إنرون، الرهن العقاري 2008، بورنت كوم، وفي الدول العربية لم تسلم من هذه الإفلاسات بل طالت بعض الوحدات الاقتصادية كاليمن إفلاس البنك الوطني للتجارة والإستثمار 2005، بنك الخليفة. ونتيجة لقصور دور المراجعة وضعف أداء المراجعين ظهرت حالات الفشل التي تعرضت له الشركات مما زاد من إهتمام المراجعين والباحثين وأصحاب الأعمال والمجتمعات المهنية في الرفع من دور المهنة وكفاءة وفاعلية أداء المراجعين و الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة خصوصاً فيما يتعلق بدور المراجع تجاه حالات الفشل المالي والإجراءات التي يمكنه من خلالها التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي الى فشل الشركة.

الإشكالية:

ومما تقدم يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتلخص في أن ما يحدثه الفشل المالي من آثار على الوحدات الإقتصادية بشكل خاص و الإقتصاد الوطني بشكل عام، ألقى مسؤوليات كبيرة على مراجع الحسابات بحيث أصبح مطالب بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي يمكن أن يقوم به مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، خصوصاً في الجزائر التي تتجه الى التوسع في جذب الإستثمارات واقتصاد السوق والتي تتطلب الرفع من دور المراجع في تقييم الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركات بهدف ضمان بقائها وإستمراريتها. وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي ؟

ولتبسيط الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي الإجراءات المتبعة من طرف المراجعين الجزائريين في التنبؤ بالفشل المالي؟
2. ما مدى مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي؟
3. ما هي العلاقة بين اجراءات المراجعة المتبعة ومسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي؟

وللإجابة عن الغموض الوارد في الإشكاليات السابقة، قمنا بصيغة الفرضيات التي سنحاول إثباتها:

1. يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة الدولية أو الوطنية مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي؛
2. تقع المسؤولية القانونية على عاتق المراجع الخارجي عند عدم التنبؤ بالفشل المالي؛
3. هناك علاقة بين اجراءات المراجعة المتبعة ومسؤولية المراجع الخرجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي.

مبررات اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية :

1. معرفة مدى ادراك مراجعي الحسابات الخارجيين بمسؤولياتهم التي تواجههم عند أداء مهامهم؛
2. محاولة مساعدة الأطراف المحيطة بالشركات وترشيد قراراتهم؛
3. دور وأهمية المراجع الخارجي عند اصدار تقريره وأهميته لمستخدمي القوائم المالية؛
4. معرفة القيمة المضافة التي يقدمها المراجع الخارجي للشركة لمساعدتها في قراراتها التسييرية؛
5. تعلق الموضوع المدروس بمجال الدراسة؛
6. الرغبة والميول للإطلاع على واقع مهنة المراجعة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول الى الأهداف الآتية:

1. وضع مفهوم لظاهرة الفشل المالي، والمفاهيم الشبيهة بالفشل المالي؛
2. اظهار المخاطر التي يمكن للمراجع الخارجي أن يكتشفها؛
3. الوقوف على جوانب المسؤولية المتعلقة بأداء مراجع الحسابات الخارجي؛
4. معرفة الإجراءات اللازمة بخصوص عملية التنبؤ بالفشل المالي.

أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة في الآتي :

1. تتناول هذه الدراسة موضوعاً حيوياً وهاماً يناقش الدور الذي يمكن أن يقوم به المراجع لضمان استمرارية الشركات ؛

2. محاولة للتعرف علي مدى قيام المراجع بالإجراءات اللازمة في حالة الانهيار والفشل المالي التي تتعرض له الشركات خاصةً وأن الإدارة والمجتمع المالي يعتمد في إتخاذ قراراته على تقرير المراجع الخارجي؛
3. تحديد مساهمة المراجع في تمكين صناع القرار ورسم السياسات (الداخلية – الخارجية) من اتخاذ الخطوات التصحيحية التي تساعد الشركات من القيام بأعمالها بإيجابية تضمن إستمراريتها وعدم تعرضها للفشل؛
4. إعطاء المراجع صورة دقيقة عن النقاط التي تثير الشك في احتمال فشل المنشأة والإجراءات التي يجب عليه القيام بها للتأكد من هذه الشكوك؛
5. توضيح نطاق ومسؤولية المراجع الخارجي والدور المنوط القيام به للرفع من دوره في زيادة الثقة في القوائم المالية المراجعة وانعكاسات ذلك على أداء الشركة.

حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج حول موضوع التنبؤ بالفشل المالي فقد ارتبطت بحدود مكانية و زمنية.

الحدود المكانية: تم استقصاء آراء المراجعين الخارجيين والمزاولين لمهنة المراجعة في الجزائر وبالتحديد في ولاية ورقلة (تقرت، ورقلة ،حاسي مسعود).

الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الإستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من شهر مارس إلى شهر أفريل2016).

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤلات واثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي (الدراسات السابقة- الكتب- المناشير – المجلات- الملتقيات)، أما في الجانب التطبيقي دراسة الحالة تم الإعتماد على استبيان لجمع المعلومات، موجه للمراجعين الخارجيين واستقصاء آرائهم ليساعد في الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها ،وذلك باستخدام برنامج المعالجة الإحصائية EXCEL وSPSS20 .

صعوبات البحث: تتمثل صعوبات البحث في مايلي:

1. صعوبة التقيد بتطبيق منهجية (IMRED) المتعلقة بتحضير المذكرات؛
2. صعوبة توزيع استمارة الإستبيان على محافظي الحسابات وعدم استرجاعها كاملة بسبب تزامن مدة توزيع الإستمارة مع إعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة؛
3. عدم التوفر الكافي لمكاتب المراجعة الخارجية في ولاية ورقلة؛

هيكل البحث :

من أجل الإحاطة بمضمون البحث والوصول إلى الأهداف المرجوة ، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول : تناولنا الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي ومسؤوليات المراجع الخارجي تجاه حالات الفشل المالي،حيث قسم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تمثل في مفهوم الفشل المالي ، أنواعه، أسبابه، مراحله ،مظاهره،وأهمية التنبؤ به ومسؤوليات المراجع الخارجي، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المدروس ، وذكر مايميز هذه الدراسات عن الدراسة الحالية.

الفصل الثاني : خصص لدراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات الخارجيين واستقصاء آرائهم في الموضوع وتحليل النتائج وتفسيرها و مناقشتها، وتقييم مدى استعاب المراجعين للمشكل المطروح في الدراسة.

الفصل الاول

دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

تمهيـــــد:

ترتبط أهمية مراجع الحسابات الخارجي ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها لكافة مستخدمي القوائم المالية، وذلك وفقا لمعاييرالمراجعة الدولية (**ISA**)، وبكافة المسؤوليات المتعلقة بمهامه، كما يتوقعون منه الكشف عن الأخطاء الجوهرية واكتشاف الغش في القوائم المالية. مما زاد من اهتمام المراجعين والباحثين وأصحاب الأعمال في الرفع من دور المهنة وكفاءة وفاعلية أداء المراجع، و الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة خصوصا فيما يتعلق بدور المراجع تجاه حالات الفشل المالي والإجراءات التي يمكنه من خلالها التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى فشل الشركات.

ومن أجل الإلمام بموضوع دراستنا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: ماهية الفشل المالي وأهمية التنبؤ به ومسؤوليات المراجع الخارجي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الفشل المالي وأهمية التنبؤ به ومسؤوليات المراجع الخارجي :

حظيت الدراسات المتعلقة بفشل الشركات وكيفية حدوثه والتنبؤ به قبل الحدوث من المواضيع الهامة التي تشغل بال الباحثين والمحللين الماليين، حيث حاولت هذه الدراسات البحث في البنود المالية لميزانيات الشركات للوصول إلى نموذج أو وضع حل لكيفية التنبؤ بفشل الشركات، وبدأت الدراسات في هذا المجال في عام 1932، دراسة (Fitz Patrick)، وتعتبر تلك من أوائل الدراسات وتوالت الأبحاث والدراسات للوصول إلى نماذج مختلفة، وشملت الدراسات جميع أنواع الشركات والصناعات دون استثناء، وفي شتى المجتمعات والأماكن.

المطلب الأول: ماهية الفشل المالي:

تعددت المفاهيم المتشابهة للفشل المالي، مثل التعثر، العسر، الإفلاس المالي، سنتطرق إليها كل على حدى:

1. التعثر المالي:

يمكن تعريف التعثر المالي كما يلي:[1]

التعثر المالي هو اختلال مالي يواجه الشركة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وأن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية، الخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال .

كما يعرف أيضا على أنه مواجهة الشركة لظروف طارئة وغير متوقعة ، تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي، أو فائض نشاط، يكفي لسداد التز اماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن الشركة تكون في طريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

2. العسر المالي

العسر المالي هو الوضع الذي تكون فيه أصول الشركة أكبر من خصومها، وبالتالي فهناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل عناصر الأصول والخصوم لتحديد الفرق بينهما ،كما أن للعسر المالي حالتين هما :[2]

---

1. يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي وضع إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقي، بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2005 ،ص3

[2] سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص39

العسر المالي الفني: وهو الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم أن إجمالي الأصول لديها يفوق إجمالي الخصوم.

العسر المالي الحقيقي: وهو تلك الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الأصول لديها يقل عن إجمالي الخصوم.

3.الإفلاس:

هي حالة لا تستطيع فيها الشركة من دفع ديونها، ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها، وهي إجراءات قانونية لتسيير أو إعادة تنظيم الأعمال، وأيضاً نقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين، وهنا يجب التمييز من الناحية القانونية بين حالتي الإفلاس والإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء.[1]

4.الفشل المالي:

ان مصطلح الفشل لا يقدم توصيفا دقيقا للحالة المالية التي تتعرض لها الشركات حتى يمكن اعتبارها فاشلة ، فهذا المفهوم يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في الشركات:[2]

- يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل.لقد ارتبط مفهوم الفشل ببيفر (Beaver)الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، وذكر أنه من الناحية العملية يقال "بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصاريف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم.

الفشل المالي مصطلح استخدمه جون أرجنتيني عام 1986 ، حيث عرفه بأنه" العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي.

-كما أن البعض قد ذهب إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كليهما وهما:

1. نقص عوائد الأسهم أو توقفها.
2. التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

[1] يوسف محمود جربوع، (مرجع سبق ذكره)، ص16 .

[2] سليم عماري، (مرجع سبق ذكره)، ص40 .

أما الفشل المالي فيعني أن أحد الأمرين أو كليهما وهما:

1. التوقف كلية عن سداد الالتزامات.
2. الإفلاس وتوقف النشاط

الفرع الأول : أنواع الفشل :

توجد عدة أنواع للفشل وهي الفشل الاقتصادي، والفشل المالي، الفشل القانوني و الفشل الإداري:

أولا:الفشل الاقتصادي

يوجد اتفاق في الآراء على أن الفشل الاقتصادي يتمثل في انخفاض إيرادات الشركة وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل.[1]

ثانيا: الفشل المالي

فإنه يتضمن المشكلات والمظاهر الناتجة خلال الفترة ما بين العُسر المالي الفني والإفلاس، وأهمها استفادة المشروع لقدرته على الاقتراض، وعدم قدرته على سداد التزاماته، وتراكم السحب على المكشوف وعدم إجراء أية توزيعات على المساهمين، ويترتب عليه زيادة كبيرة في إجمالي التزاماته عن إجمالي القيمة السوقية لأصوله.

ثالثا:الفشل القانوني

فيتمثل في الحالة التي لا يتمكن فيه المشروع من مواجهة العُسر المالي في أقصى درجاته أو التحكم فيه، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية، وهو يحدث عندما لا يستطيع المشروع الوفاء بالتزاماته، لفترة طويلة وبالتالي فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات قانونية بإشهار الإفلاس والتصفية.[2]

رابعا:الفشل الإداري

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة ، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها، وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها ، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية وفشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية ، وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.[3]

[1] صافية بزام، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 ، ص40 .

[2] يوسف محمود جربوع، (مرجع سبق ذكره)، ص15 .

[3]. سليم عماري، (مرجع سبق ذكره)، ص46 .

ونظراً لأن فشل المشروع لا يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس، فإنه لا يجوز استخدام تعبير الإفلاس للإشارة إلى أي مشروع فاشل، حيث أن إفلاس المشروع من الناحية القانونية يتطلب صدور حكم قضائي بذلك، وبالتالي فإن الإفلاس قد يكون النتيجة النهائية لفشل المشروع، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة، منها إنهاء الكيان القانوني للمشروع، وتحمل المساهمين والدائنين لخسائر مالية، بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي.

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي:

يعود فشل الشركات إلى تجمع مجموعة من العوامل داخل محيطها أو خارجه أو كلاهما معا، والتي تؤثر في أدائها بطريقة مباشرة، وهي بالضرورة تختلف من شركة إلى أخرى وحسب عدد من الباحثين:[1]

أولا:أسباب إدارية

من أهم الأسباب الي تؤدي إلى تعثر الشركة هي غياب الأفراد القياديين الأكفاء، والصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للشركة وكذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين و الملاك، التى تؤدي إلى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:

1. ضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها؛
2. ضعف الجانب الرقابي؛
3. اختيار فريق سيئ للعمل ليس لديه المرونة والقدرة على التغيير؛
4. قلة الخبرة التسييرية؛
5. الغش و التزوير؛
6. الإهمال.

ثانيا: أسباب مالية

من الأسباب الي تؤدي إلى إفلاس الشركات ضعف هيكلها المالي، وكذلك الإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب وإيرادات الشركة، الذي يؤدي إلى فشلها بظهور اختلالات مالية نذكر منها:

1. اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية؛
2. الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة؛
3. فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها تجاه مختلف دائنيها؛
4. الاعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية؛
5. تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.

[1] سليم عماري، (مرجع سبق ذكره)، ص ص:43- 44 .

ثالثا:أسباب تسويقية:

إن انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة، وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية، التي يمكن أن تكون سببا لتعثر الشركة وبالتالي فشلها، وقد تظهر اختلالات تسويقية نذكر منها:

1. المنافسة الشديدة وعدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسين؛
2. عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة؛
3. ارتفاع تكاليف السوق.

رابعا: أسباب اقتصادي

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية تؤدي إلى فشل الشركات نذكر منها:

1. العوامل الاقتصادية والمتمثلة بالظروف الاقتصادية المحلية للبيئة الي تعمل في إطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية؛

2. التقلبات الحادة في أسعار الصرف والتضخم التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.

خامسا: أسباب فنية و انتاجية

هناك العديد من الأسباب الفنية، والإنتاجية، تؤدي بالشركات للفشل نوجزها فيما يأتي:

1. التطورات التكنولوجية المتسارعة وعدم إمكانية الشركات مسايرتها؛
2. أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية؛
3. استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة، أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة.

سادسا: أسباب خارجية أخرى

تتأثر الشركة بالمحيط الخارجي وتؤثر فيه، هذه العلاقة التي تربطها والأطراف المكونة لهذا المحيط قد تؤدي إلى ظهور أسباب خارجية تؤدي إلى فشل الشركات نذكر منها:[1]

1. ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على فشل كثير من الشركات، بسبب سيطرة الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية؛

[1]- حماد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، ،الجامعة الإسلامية،غزة،2010 ،ص65.

2. مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب، الجمارك والاستيراد، وقد تعد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية.

مما سبق يمكن القول أن هذه الأسباب تنوعت و تعددت، وهذا راجع لتوليفة واسعة من العوامل الي قد تظهر جميعها أو بعضها في الشركة، فإن هذه الأسباب تتباين من شركة إلى آخر مما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للفشل المالي الذي يتوجب على الشركات محاربته

الشكل 1.1 : يلخص أسباب الفشل المالي

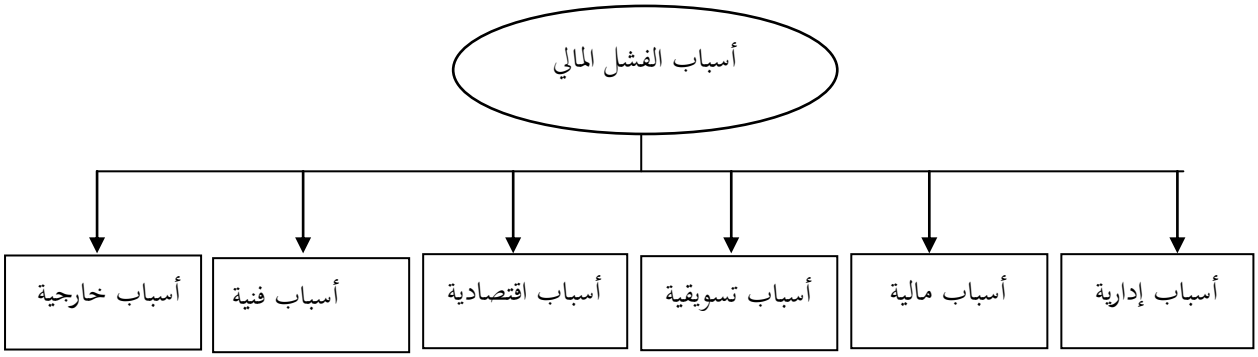

المصدر : من إعداد الطالبة.

الفرع الثالث: مراحل الفشل المالي

قبل أن تصل الشركة إلى مرحلة الفشل المالي فهي تمر بالمراحل التالية:[1]

أولا: مرحلة الحضانة (النشوء)

مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح فجأة فاشلة أو بصورة غير متوقعة ، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة، مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس المال العامل.

وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط فيها قد يكون أكثر فاعلية.

ثانيا : مرحلة الضعف المالي(عجز النقدية)

تحدث هده المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك عادة عندما تواجه الشركة عدم القدرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية. وفي هذه المرحلة تكون أصول الشركة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل

[1] - حماد حمدي اسماعيل مطر،(مرجع سبق ذكره) ،ص ص:67-68 .

تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، وربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

ثالثا : مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي)

تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة الشركة الحصول على الأموال الضرورية لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة كالمرحلة الثانية في السياسات المالية في الشركة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات، ومعظم الشركات التي تمر في هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشف الخلل في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراء المناسب، أما الشركات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب، فتنقل إلى المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الإعسار الكلي.

رابعا: مرحلة الفشل الكلي(الإعسار الكلي)

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات، فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

خامسا : مرحلة إعلان وتأكيد الإفلاس

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجرى الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت مرحلة الفشل.

والمخطط الموالي يلخص مراحل الفشل المالي

الشكل 2.1 : يلخص مراحل الفشل المالي

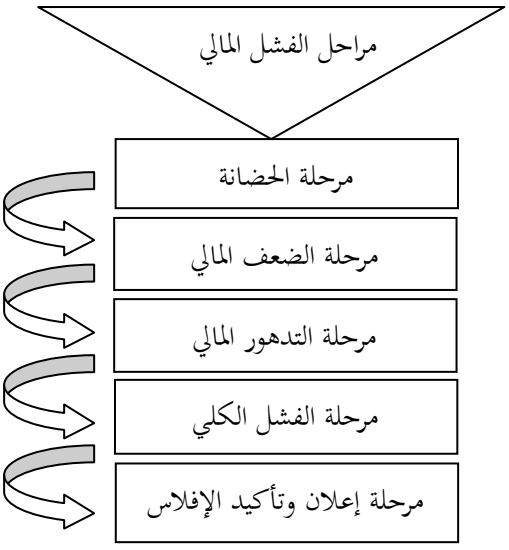

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الرابع: مظاهر الفشل المالي

هناك مجموعة من المؤشرات الاحتمالية على إفلاس الشركة وبالتالي فشلها ويمكن تقسيمها إلى مؤشرات تشغيلية إدارية وقانونية :[1]

أولا: تشغيلية

1. تدني مستوى الربحية وتدهورها لفترات متتالية؛
2. عدم القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المصنعة محليا؛
3. اختلال هيكل رأس المال كالاعتماد المتزايد على الاقتراض خصوصا قصير الأجل، وتدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة،الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون؛
4. فقدان الشركة لأسواق رئيسية تسوق فيها منتجاتها أو تقوم بالتزود منها، أو حتى فقدان جزء من سوقها مما يعكس ذلك على حجم المبيعات، ويمكن للمراجع معرفة ذلك ، من خلال مراجعة التغير في حجم المبيعات والذمم المالية المدينة وعن طريق بطاقات المخزون أو الإدارة؛
5. الشح في المعدات الأساسية المهمة والصعوبة في الحصول على العمالة (العمال الذين لهم علاقة مباشرة بالإنتاج)، وعدم القدرة على تعويض المعدات المعطلة، وكذلك عدم القدرة على الحصول على عمال مهنيين في الوقت المناسب؛
6. النقص الواضح في القدرة الإنتاجية للشركة وعدم مقدرتها على تلبية طلبات العملاء وعدم توفير مخزون كاف لاستخدامه في حالة الطوارئ.

ثانيا: إدارية

1. تعرض الشركة لبعض الأمور الإدارية الداخلية مثل تغيير أو استقالة وهجرة لبعض الكفاءات مثل المدراء والفنيين والإداريين و الاستمرار في تغيير الموظفين وعدم الاستقرار، وعدم الرضا الوظيفي للموظفين، ويمكن للمراجع مراجعة ذلك من خلال مراجعة شؤون الموظفين والوثائق المتعلقة بهم؛
2. ضعف الرقابة على رأس المال العامل؛
3. عدم التعرف أو السيطرة على الأنشطة الخاسرة في الشركة؛
4. عدم دقة الإجراءات أو السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي أحيانا اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة خسائر سنوات سابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار في حينها؛
5. تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح المالي، مما يؤدي إلى تأخير معرفة الوضع الحقيقي للشركة، وبالتالي تأخير حل المشاكل المالية التي تزيد من احتمالية الفشل؛

[1]- حماد حمدي اسماعيل مطر،(مرجع سبق ذكره) ،ص ص:67-.68 .

6. تزايد طلبات إعادة جدولة الإلتزامات؛
7. عدم قدرة إدارة الشركة على حل المشاكل الطارئة ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج التي تتعلق بالعمليات الأساسية

ثالثا: قانونية:

من المظاهر القانونية ما يلي:[1]

1. عدم التقيد أو تنفيذ الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض والإسناد، خاصة الشروط المتعلقة بنسبة المديونية وحجم رأس مال العامل؛
2. الإخلال بمتطلبات القانون واللوائح الأساسية مثل عدم الإلتزام بمقدار معين من رأس المال مثل الإحتياطي الإجباري والقانوني أو تخفيض رأس مال الشركة بطريقة غير قانونية أو تغيير في التشريعات، بحيث تؤثر على نشاطات الشركة الرئيسية؛
3. وجود اجراءات قانونية تتعلق بالشركة ودعاوى مقدمة ضدها، وهي مؤشرات تدل على ضعف قدرة الشركة على الإستمرار، إذ قد تتعرض للتصفية لتسديد الالتزامات الناشئة عن حكم القضاء.

المطلب الثاني : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته

ان أحد جوانب تقييم الشركة باستخدام التحليل المالي هو التنبؤ بوضعها المستقبلي انطلاقا من وضعها الحالي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي المخاطر التي قد تتعرض لها، فهناك الكثير من حالات الإفلاس التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك اهتمام بوضع الشركة ، وكذلك اجراء التحليل المالي اللازم والذي يساعد على التنبيه لمثل هذه المخاطر قبل حدوثها. أي أن التنبؤ بالمستقبل هي وظيفة أساسية من وظائف التحليل المالي التي تتنبأ به في الوقت المناسب باحتمال وصول الشركة إلى حالة التعثر، مما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث التعثر وتجنب آثاره الخطيرة على الشركة وعلى الإقتصاد وجميع الفئات العاملة فيه والمرتبطة بالشركة .

الفرع الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وخطواته

أولا: مفهوم التنبؤ

يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل، سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي، أو انتهجت هذه الدراسات أساليب رياضية المنهج التخطيطي (اتباع أساليب علمية منظمة وشاملة) أو استخدمت الأساليب الرياضية و الإحصائية لقياس العلاقة الدالية بين المتغيرات، للوصول إلى معدلات التغير بينها.

عرف أيضا على أنه مجموعة من الإجراءات والطرق الذاتية والموضوعية المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستحقق، وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته على توفير النتائج الضرورية

[1]- عاهد عيد سرحان، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لذى شركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير ، غير منشورة في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية، غزة، 2007،ص64 .

والتي على أساسها تتم عملية التقييم، واتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من امكانية تحقق الإنحرافات بين ماهو فعلي وما هو متوقع.[1]

ثانيا: خطوات التنبؤ

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة:[2]

1. تحديد وتعريف موضوع التنبؤ؛
2. تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه؛
3. دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة به؛
4. إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا؛
5. اجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعة له.

الفرع الثاني : أهمية التنبؤ بالفشل المالي

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للأطراف ذات العلاقة أو أصحاب المصلحة، وبالنسبة للمراجع في حد ذاته الذي يعتبر من الأطراف الخارجية.

أولا: بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل الفشل المالي بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية منها والتي يمثلها غالبا الملاك والإدارة والعاملون والمحللون الماليون، والخارجية سواء جهات التمويل المختلفة كالبنوك وغيرها أو الجهات الرسمية والحكومية التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتجنب الأزمات المالية.[3]

1. ترغب إدارة الشركة في اضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة؛
2. كما ترغب إدارة الشركة للتعرف على مؤشرات التعثر، والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل؛
3. بالنسبة للبنوك (المصارف) فهي تهتم بالتعثر لآثاره على قروضها القائمة و قروضها قيد الدراسة،أسعار قروضها و شروطها، امكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة؛
4. بالنسبة للمستثمرين لتقويم سلامة استثماراتهم، والتمييز بين الإستثمارات المرغوب من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الإستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة؛
5. بالنسبة للجهات الرسمية والحكومية تجنبا للأزمات في القطاع العام، أو الخاص؛

[1]- سليم عماري، (مرجع سبق ذكره)، ص 38 .

[2]- عمار أكرم الطويل ،مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر –دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008،ص62

[3] سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2 ، المجلد رقم 45 ،يوليو 2008، ص3 .

6. ترى المنظمات المهنية أن تحقق الجودة عند تنفيد مهام المراجعة، يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسؤولياتها اتجاه كافة الأطراف المعنية.[1]

ثانيا : بالنسبة للمراجع وما يحققه لصالحه ولصالح الأطراف الأخرى

يمكن ايجاز أهمية وفاء المراجع الخارجي لمسؤوليته تجاه التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة له وللمهنة فيما يلي: [2]

1. بناءا على المؤشرات التي تظهر للمراجع عن قدرة الشركة على الإستمرار في أعمالها الإعتيادية و أثناء قيامه بالفحص العادي للقوائم المالية، ومع تتبع ذلك من خلال فحوصات على نطاق أوسع واجراء اختبارات جديدة؛
2. كما يمكن القول بأن وفاء مراجع الحسابات بمسؤوليته عن تقييم الإستمرارية، يعتبر عاملا مهما بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات؛
3. كما أن نجاحه في الوفاء بهذه المسؤولية بكفاءة مهنية، من خلال مراجعة القوائم المالية دليل على حيوية دوره في خدمة الشركة والأطراف ذات العلاقة؛
4. إن الوفاء بهذه المسؤولية دليل على التزامه بمعايير المراجعة وبالتالي مؤشر على جودة عملية المراجعة؛
5. أنه سيتفادى القضايا التي يمكن أن ترفعها عليه الإدارة، إذا شك في استمرار الشركة ومع ذلك لم تفشل، أوإذا لم يشك في استمرار ولكنها أفلست فعلا؛
6. أنه سوف يجد ما يدافع به عن نفسه في مواجهة مطالبة الغير (الإدارة والطرف الثالث خاصة المستثمرين) له بتعويض عما أصابه من ضرر خلال عملية المراجعة:
7. أنه سيحقق قيمة مضافة من المعلومات، لما يوصله تقريره فعلا للمتعاملين وأصحاب المصلحة في الشركة من معلومات، لأن تعديل شكل ولغة تقريره في حالة الشك في استمرار الشركة سيكون له مردود كبير ومؤدي ذلك كله لزيادة الثقة في خدماته المهنية وزيادة الطلب عليها، وبالتالي سيحقق عائدا ماديا ومعنويا أكبر.

المطلب الثالث: بيان مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي

إن مزاولي مهنة المراجعة يواجهون باستمرار بمسؤولية المحافظة على تقديم خدماتهم في ظل مستوى من الجودة، بحيث يمكن للآخرين الاعتماد على خدماتهم، وغالبا ما تتعدد الجهات التي يكون المراجعين مسؤولين أمامها وتتنوع كذلك طبيعة مسؤولياتهم. سوف نخصص في هذا المطلب طبيعة مسؤولية المراجع الخارجي وتحديد أنواع المسؤوليات والجهات التي يعتبر المراجع مسؤولا أمامها وكذلك بيان قواعد آداب وسلوك المهنة والتي تمثل جوانب المسؤولية المهنية للمراجع والتي تفرضها الهيئات التي تشرف على مهنة المحاسبة والمراجعة.

[1] عمار أكرم الطويل، (مرجع سبق ذكره)، ص63 .

[2] عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الرابع، الدار الجامعية –الإسكندرية، 2009،ص ص:122-123

الفرع الأول : المسؤولية التأديبية

وهي المسؤولية التي يتعرض لها المراجع إذا ما قام بمخالفة الآداب والتعليمات التي تصدرها الجهة التي تنظم مزاولة مهنة التدقيق ، ولا شك أن الهالة التي يتمتع بها المراجع سوف تنهار إذا ما مارس عملا لا ينسجم مع المعايير الأخلاقية التي يحترمها المجتمع في عمله، فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره، أو موافقته على توزيع أرباح وهمية لأغراض الإدارة إنما يعرضه إلى فقدان المركز الأدبي الذي يتمتع به،ولذلك وجب فرض عقوبات تأديبية على المراجع إذا قام بأي مخالفات ضمن مسؤولياته الأدبية وتكون في الحالات التالية: [1]

1. ابداء رأي يخالف حقيقة ما تتضمنه الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية؛
2. الشهادة والتوقيع على صحة البيانات والحسابات الختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للعميل؛
3. ارتكاب أي إهمال أو خطأ مهني جسيم ألحق الضرر بالغير؛
4. عدم تبليغ الجهات المختصة عن الإختلاسات التي يكتشفها في أموال العميل (الشركة). الذي يقوم بتدقيق حساباتها أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات؛
5. وفي حال إعطاء المراجع رأيا نظيفا عن الحسابات والنتائج في الوقت الذي لا تمثل فيه هذه البيانات حقيقة الموقف المالي للشركة، وفي نفس الوقت أهمل بدل العناية المهنية اللازمة مع وجود تلاعب في الحسابات والسجلات و الدفاتر، فإن الممكن أن يكون مستقبل الشركة مشكوكا فيه وأن استمراريتها محفوفة بالمخاطر، وهنا يمكن مساءلة المراجع تأديبيا وايقاع العقوبات المناسبة بحقه بشرط أن لا يكون قاصدا ذلك ، وهذا يعني إدا صدر من المراجع رأيا نظيفا عن قوائم مالية غير سليمة دون معرفة الحقيقة أو دون تواطؤه مع العميل ، وقعت عليه مسؤولية جنائية أيضا.

يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته. تتمثل هذه العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها حسب ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في: [2]

-الإنذار؛

-التوبيخ؛

-التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة(6)أشهر؛

-الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها. وتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

[1] عاهد عيد سرحان،(مرجع سبق ذكره)،ص37.

[2] الجريدة الرسمية، قانون 10 -01 مؤرخ في 29 جوان 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، الجزائر، الصادر في 11 جويلية 2010 ،ص10.

الفرع الثاني : المسؤولية المدنية

عرفت على أنها " المسؤولية التي تنشأ في حالةّ إهمال المدقق أو تقصيره في أداء واجبه مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعميل أو الغير بحسن نية " ، وتنشأ في حالة إذا قصر ببدل العناية المهنية الكافية باعتباره وكيلا يعمل بأجر عن مجموع المساهمين، وبالتالي فإن القانون يخول من يقع عليه ضرر كالمساهمين أو الغير له الحق في الحصول على تعويض بمقدار ذلك الضرر.

ان نشوء وضع كهذا يسو غ لنا القول أن المراجع قد أخل بالوكالة التي يحملها بنص القانون إذا لم يقم بالإنذار عن احتمال تدهور أوضاع الشركة وعدم استمراريتها بناءا على دراسة الموقف المالي للشركة وكذلك البيانات الحاضرة والبيانات التاريخية والعمل عليها وتحليلها بدقة، خاصة أن الأوضاع المالية السيئة والأوضاع الإدارية والخسائر الجسيمة من مؤشرات ضعف قدرة الشركة على الاستمرار وهي من الأمور التي يستطيع المراجع اكتشافها إلا إذا كانت محاطة بالتلاعب المحكم الذي لا يظهره الفحص العادي.[1]

فهناك يمكن أن نقسم المسؤولية المدنية إلى قسمين: [2]

أولا: مسؤولية المراجع تجاه العميل

وتتمثل في النواحي التالية :

1. ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بين المراجع والعميل وتنفيذ جميع بنوده بالكامل، فمن الملاحظ أن العقد الموقع بين المراجع والعميل يعتبر حجر الزاوية في أي مسؤولية تجاه العميل؛
2. ضرورة بدل العناية المهنية المطلوبة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، وأن عدم بذل العناية يعرض المراج ع للمساءلة نتيجة الإهمال العادي في أداء المهام المطلوبة. وفي هذا الصدد على المراجع أن يوظف خبرته ومهارته وحكمه الشخصي كما يفعل باقي زملائه في المهنة والذين يمارسون العمل في نفس الظروف، فالمراجع ليس من الضروري مسؤولا عن أي خطأ نتيجة الفشل في الكشف عن أي معلومات مزيفة ولكنه يكون مسؤولا عن الإهمال العادي؛
3. اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وآراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الإعتماد على أسس مقبولة؛
4. المسؤولية عن الإهمال الجسيم والذي قد يصل إلى حد التلاعب من أمثلة الإهمال الجسيم، عدم تمكن المراجع من أداء خطوات المراجعة المطلوبة في ظل الظروف السائدة، ومن ثم يمكن القول بأن المراجع يعتبر مسؤولا عن الإهمال الجسيم تماما كمسؤوليته عن الإهمال العادي أو التلاعب.

[1] عاهد عيد سرحان،(مرجع سبق ذكره)،ص37 .

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2002 ،ص ص124-125

ثانيا: مسؤولية المراجع تجاه الغير

في الوقت الحالي بدأت تتسع دائرة مسؤولية المراجع تجاه الغير، نتيجة لتزايد اعتماد الغير على المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ومن الملاحظ أن مسؤولية المراجع تجاه الغير محدودة إذا ما قورنت بمسؤوليته تجاه عميله ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق تعاقدي بين المراجع والغير.

لقد تحول المستخدم الأخير للقوائم المالية التي يتم مراجعتها خلال الأعوام الأخيرة من مالك الوحدة (الشركة)إلى رجال البنوك والدائنين ثم أخيرا جمهور المستثمرين.[1]

الفرع الثالث : المسؤولية الجنائية (الجزائية):

وهي المسؤولية الناجمة عن فعل جرمي يقوم به مراجع الحسابات أثناء ممارسة عمله، وبموجب دعاوي عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى الحاق الضرر بالمجتمع.

أولا: تقع المسؤولية الجنائية على مراجع الحسابات عند قيامه بتضليل أو الإشتراك في تضليل أحد الأطراف بغرض تحقيق منافع شخصية لنفسه أو الغير، وبالتالي فهي المسؤولية التي يتحملها مراجع الحسابات بحكم القانون، إذا توافر القصد الجنائي،أي علمه بالجريمة وقصد المشاركة فيها، وكان متعمد مثلا إعداد تقرير كاذب بنتيجة المراجعة، أو يتعمد إغفال وقائع في تقريره للجمعيةالعامة بهدف الإضرار بمصالح أعضائها.

وفي ظل القوانين الفيدرالية الأمريكية تنشأ المسؤولية الجنائية للمراجع الخارجي إذا قصد العمد من جانبه في إصدار تقرير كاذب. وأهم الجزاءات التي يمكن أن يواجهها المراجع الخارجي وفق المسؤولية الجنائية هي العقوبة بالغرامة أو السجن أو كلاهما.

أما حسب المادة (62) من قانون 10-01 في الجريدة الرسمية الجزائرية فإن يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.

ثانيا: تنشأ المسؤولية الجنائية لمراجع الحسابات إذا ما تعدى الضرر الناجم عن خطأ المراجع عميله أو الغير وامتد إلى الحاق الضرر بالمجتمع نفسه فهي تنعقد حينما يرتكب المراجع بصفته الشخصية جريمة من الجرائم التي ينص عليها القانون حيث لا تقوم المسؤولية الجنائية لمراجع الحسابات إلا إذا وجد نص قانوني يقضي بتجريم الفعل أو التصرف الذي قام به المراجع ويعاقب إما بالسجن أو بدفع غرامة مالية أو بالاثنين مع .[2]

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص132 .

[2]. عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص ص: 458-459 .

الفرع الرابع: المسؤولية المهنية:

تحاول الهيئات المهنية التي تشرف على مهنة المراجعة وتحافظ على مستوى جودة خدماتها، إضافة عدد آخر من المسؤوليات لخدمة المجتمع ككل، وتزيد الثقة في أعضاء المهنة ككل وما يؤدونه من خدمات، وعادة ما يطلق على هذه المسؤولية الإضافية " المسؤولية المهنية" ولا شك أنها ستكون أقوى من أية مسؤولية أخرى لأن التزام المراجع بها سوف يكون بعيدا عن أية مساءلة قانونية أخرى، كذلك فإن الإخلال بها وعدم تحملها يعرض المراجع إلى الخروج من المهنة تماما وتسعى الهيئات المهنية المختلفة وضع التشريعات واللوائح التي تحدد طبيعة هذه المسؤولية من خلال وضع قواعد آداب وسلوك المهنة والمتمثلة في:[1]

أولا : الاستقلالية:

ضرورة تمتع المراجع الخارجي باستقلاليته عند ابداء رأيه عن القوائم المالية، و الإلتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنته بكل استقلالية ونزاهة.

ثانيا : النزاهة والموضوعية : أي يتعين على المراجع ألا يسيء في رفض الحقائق وعندما يبدي رأيه في مجالات الضرائب والخدمات الإدارية عليه أن يقدم الدليل المقبول لوجهة نظره ولا يخضع رأيه للآخرين.

ثالثا : القدرة والمعايير الفنية

1. **القدرة:** على المراجع ألا يقبل مراجعة حسابات إحدى الشركات والتي يشعر بأنه لا يستطيع اكمال عمليات المراجعة وابداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة؛
2. **معايير المراجعة:** يتعين على المراجع ألا يسمح بأن يقرن اسمه بالقوائم المالية لإحدى الشركات إلا إذا كان متماشيا مع معايير المراجعة المتعارف عليها الممكن تطبيقها والتي تصدر عن المجمع؛
3. **المباديء المحاسبية:** يتعين على المراجع أن يبدي الرأي عما إذا كانت القوائم المالية الختامية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (**IAS/IFRS**).

رابعا : المسؤولية تجاه العملاء

وتتمثل هذه المسؤولية في ما يلي :[2]

1. **المحافظة على سرية بيانات العميل:** عدم الإفصاح عن أية سرية تم الحصول عليها من خلال الأداء المهني إلا بموافقة العميل؛
2. **الأتعاب المشروطة والاتفاقية:** الأتعاب تكون مشروطة بنتائج الخدمات المهنية ذاتها، وهي تختلف تبعا لدرجة التعقيد وصعوبة الخدمة المؤداة.

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص ص: 136-141 .

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص 146.

خامسا: المسؤوليات تجاه الزملاء

1. المزاحمة أو التعدي على حقوق الغير؛
2. عدم الاستجابة لأداء خدمات مهنية عندما يطلب منه مراجعة حسابات أحد العملاء لدى زميل له في المهنة فعليه أولا الاتصال بالزميل ثم يقرر القبول أو الرفض؛
3. في حالة إبداء الرأي في القوائم المالية المجمعة التي تشمل على قوائم للفروع تمت مراجعتها من طرف آخرين فعليه أن يصر على مراجعة هذه القوائم للفروع.

سادسا:المسؤوليات والأعمال الأخرى:

ويتضمن هذا المبدأ من المسؤوليات ما يلي: [1]

1. الأعمال المخلة والمعيبة ؛
2. الإعلان أي لا يجوز أن تحصل على العملاء من خلال الإعلان؛
3. العمولات؛
4. الوظائف المتنافسة أو المتعارضة؛
5. شكل مكتب المراجع واسمه.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لدور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي

سيتم عرض أهم الدراسات باللغة العربية والأجنبية التي تناولت هذا موضوع التنبؤ بالفشل المالي وأهم الإجراءات المتبعة في ذلك بالإضافة إلى مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه هذا التنبؤ. وأوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

سيتم عرض الدراسات أهم الدراسات باللغة العربية وباللغة الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة محمود يوسف جربوع 2005 (**مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع**)، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2005.

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي،(مرجع سبق ذكره)،ص: 147-148 .

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح دور التحليل المالي (المراجعة التحليلية) الذي يلجأ إليه المراجع الخارجي للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو فشل المشروع مقارنة بفترات سابقة أو شركات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، ويستخدم المراجعون والمحللون الماليون نوعين من التحليل عن طريق النسب المالية.الأول يسمى التحليل الأفقي وهو يعني دراسة اتجاهات النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، وهذا النوع من التحليل يلائم غرض مراجع الحسابات أكثر لأن هدفه هو اكتشاف أي أخطاء غير عادية أو انحرافات كبيرة في القوائم المالية فيعمل على تطويرها وتصحيحها، وأهم مداخل التحليل المالي (تحليل الاستثمار ، تحليل الائتمان ، تحليل الأداء). أما الثاني فيسمى التحليل الرأسي وهو يعني دراسة اتجاهات النسب المالية لعدد من الشركات تعمل في نفس المجال في سنة معينة ، وهذا النوع من التحليل يلائم غرض المحلل المالي أكثر لأنه يعكس مدى نجاح الشركة أو عدم نجاحها بالمقارنة مع شركات أخرى تعمل في نفس المجال أو الصناعة ومن أهم هذه النسب المالية (نسب الربحية ، نسب السيولة ، نسب النشاط، نسب المديونية ، نسب السوق).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ✓ أن القوائم المالية المدققة تشكل أساسا لاستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية وتحليل الإتجاهات، يمكن المراجع من تقييم جوانب كثيرة من نشاط الشركة والتنبؤ باحتمالات المستقبل ؛
- ✓ من أهم المراحل التي يمكن لمراجع الحسابات اتباعها في التحليل المالي للقوائم المالية المدققة تحليل الإستثمار وتحليل الإئتمان.
- ✓ يعتبر الإفلاس النتيجة النهائية لفشل المشروع ،كما يترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة منها انهاء الكيان القانوني للمشروع.

من أهم التوصيات التي نصت عليها الدراسة أن معايير المراجعة الدولية تتطلب اجراءات اضافية يجب أن تنفذ بواسطة المراجع الخارجي عندما يثار الشك في فرض الإستمرارية في أعمال المشروع.

2 . دراسة علام موسى حمدان (**دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية)** ،كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين، السنة غير منشورة.

هدفت هده الدراسة إلى تقديم أداة جديدة تمكن المراجع من الكشف عن ممارسات المحاسبة الإحتيالية ، ومن خلال مؤشرات مالية يمكن له تحديد مدى ملائمة مركز الشركة المالي والتنبؤ بالأزمات المالية. هذه الأداة هي التدفق النقدي التشغيلي المعدل، التي تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي وللتأكد من جدوى هذه الأداة تم مقارنتة نتائجها مع نماذج أخرى.

خلصت الدراسة إلى أن التدفق النقدي التشغيلي المعدل يمكن أن يكون أداة فعالة بيد المراجع الخارجي لكشف الممارسات الإحتيالية للمحاسبة والتنبؤ بالتعثر المالي للشركات مما يساهم في جودة التدقيق وحماية مصالح المستثمرين .وعليه فقد أوصت الدراسة بتعميم هذه الأداة بين مراجعي الحسابات واعتمادها كإحدى أدوات الإجراءات التحليلية.

3 . دراسة عاهد عيد سرحان 2007 (**دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لذى شركات المساهمة العامة في فلسطين**)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 .

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجع الخارجي في تقويم قدرة شركات المساهمة العامة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة المقبلة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيانين موجهين الأول لمراجعي الحسابات والثاني للمدراء الماليين في شركات المساهمة العامة.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- ✓ بينت الدراسة أن مراجعي الحسابات يستطيعون أن يحددوا مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو مؤشرات غير مالية؛
- ✓ الجمعيات المهنية للمراجعة لا تساعد على تطوير ومعرفة الإجراءات المساعدة للمراجع في عملية تقويم الاستمرارية؛

ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث:

- ✓ ضرورة معرفة وتحديد جميع الإجراءات الإضافية التي يجب أن ينفذها المراجع الخارجي عندما تثار لديه شكوك حول الاستمرارية؛
- ✓ ضرورة بدل مراجعي الحسابات العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عند وجود شك حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها، وكذلك دراسة الحلول الموضوعية من قبل الشركة لإزالة الشكوك.

4. دراسة جهاد حمدي اسماعيل مطر 2010 (**نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين**)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة،2010 .

هدفت الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات المصرفية والتميز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها، بهدف التعرف على أوضاع تلك االشركات في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وقد طبقت الدراسة على حالات من الشركات المصرفية في الجهاز المصرفي الفلسطيني لتساهم في تسليط الضوء على واقع تلك الشركات واستخدامها النموذج المقترح للتنبؤ بالتعثر قبل فترة من حدوثه، وقد استخدمت الدراسة أسلوبا إحصائيا يعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (**Stepwise Analysis**)، للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء هذا النموذج مما يمكنه

من التمييز بين الشركات المصرفية المتعثرة والأخرى غير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية (08) نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر وذلك مابين الفترة (1997-2000)، وتم التوصل إلى النموذج المقترح التالي:

Z = 326 ,940A8 + 37,810A11 - 14 ,905A1 - 7,261A22 - 2 ,347

وأوصت الدراسة على ما يلي:

- ✓ ضرورة تطبيق النموذج القياسي المقترح بغرض التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة زمنية تسمح للإدارة والجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأمر قبل استفحاله؛
- ✓ تطوير أنظمة انذار مبكر عن طريق برامج حاسوبية تزود الإدارة والجهات المعنية بكشوف دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية.
- ✓ ضرورة قيام السلطة الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية وتطبيق النموذج المقترح للتنبؤ بأوضاع الشركات في وقت مبكر لتتمكن من من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

5 . دراسة خير الدين قريشي 2012 (**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس)**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، في المحاسبة و الجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 .

هدفت الدراسة إلى معرفة مقدرة المعلومة المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي **SCF** على التنبؤ بخطر الإفلاس، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي وكذا بناء نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية.أجريت الدراسة على عينة مكونة من 4 شركات مفلسة، و 5 شركات سليمة من خلال 16 نسبة مالية تم استخراجها من القوائم المالية لتلك الشركات خلال الفترة الممتدة من سنة2003 إلى سنة 2010 .

خلصت الدراسة إلى تفوق 06 نسب من أصل 16 نسبة مالية في مقدرتها على التمييز بين الشركة المفلسة والشركة السليمة وهي:

- ✓ نسبة الديون إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل؛
- ✓ نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الجارية؛
- ✓ نسبة رأس المال العامل إلى الأصول الجارية؛
- ✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ نسبة الديون إلى التدفق النقدي التشغيلي.

كما تم بناء نموذج للتنبؤ الآتي:

Z = 1.455X2 - 0.411X5 + 0.013X6 + 5.637X8 - 0.316X12 - 20279

حيث أنه إذا كانت Z محصورة بين القيمتين – 05251. 0 و 5.1620 فإن المؤسسة مفلسة.أما إذا كانت Z محصورة بين 3.87998– و 2.3012– فإن المؤسسة سليمة.

قام الباحث بالدراسة على عينة من الشركات مستعينا بالقوائم المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، إلا أن بعض القوائم المالية لعينة الدراسة جاءت في الفترة التي تسبق سنة أول تطبيق(2010) للنظام المحاسبي المالي SCF.

6.دراسة سليم عماري 2015 (**دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**)، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا في محاولة بناء نموذج ذي قدرة على التمييز والتنبؤ. ولغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 61 شركة فاشلة، و 61 شركة سليمة، تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الفترة من سنة 2009 ، إلى سنة 2012 ، باستخدام طريقة التحليل التمييزي و15نسبة مالية تم حسابها انطلاقا من القوائم المالية لهذه الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن نسبتين من أصل خمس عشرة نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة، وتمثلت في كل من نسبة العائد على أصول، ونسبة دوران رأس المال.

ومن أهم التوصيات ما يلي:

- ✓ محاولة إدراج تقرير دوري كأي تقرير تقوم به الشركة، هذا التقرير يختص بتقييم أداء الشركة سنويا أو سداسيا، مما يجعل منه مرجع في اتخاذ كل القرارات اللازمة.
- ✓ تطوير برامج إلكترونية تتضمن أهم النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل، لتزويد إدارة الشركات بالمعلومات قبل حدوث الأزمة بفترة كافية لاتخاذ التدابير اللازمة؛
- ✓ العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية لما لها من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات ولفت أنظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية؛
- ✓ ضرورة زيادة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية و التقارير، لإيصال المعلومات لكل الأطراف المهتمة بها.

7 . دراسة مليكة زغيب، نعيمة غلاب 2015، (**مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية – دراسة ميدانية**)، مجلة الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزء الثاني، العدد الرابع، سبتمبر 2015 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية نموذج ألتمان ونموذج هولدر لقطاع البناء والأشغال العمومية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات، وذلك لإعطاء إنذار مبكر في الكشف عن احتمال الإفلاس.ولتحقيق أهداف الدراسة، تمت مقارنة النموذجان على عينة من مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات الخمس السابقة لواقعة الإفلاس.وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج ألتمان هو الأفضل في التنبؤ بفشل المؤسسات خلال الخمس سنوات السابقة لواقعة الإفلاس بمتوسط قدرة تنبؤية بلغت 97.14% مقارنة بـ 85% لنموذج هولدر.

من خلال النتائج المتوصل إليها، أوصت الدراسة بما يلي:

- ✓ تحفيز مؤسسات البناء والأشغال العمومية على استخدام وتطبيق نموذج ألتمان لأنه تمتع بقدرة عالية على التنبؤ بالفشل ولفترة كافية قبل واقعة التصفية؛
- ✓ إنشاء مؤسسات متخصصة للتنبؤ بإفلاس المؤسسات قصد مساعدة طالبي هذه الخدمة في الكشف المبكر عن خطر الإفلاس ومحاولة تجنبه بشتى الإجراءات والوسائل؛
- ✓ ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة الخاصة بالتنبؤ بفشل المؤسسات في القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لخصوصية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ إعداد دراسات جديدة تشمل متغيرات مستقلة أخرى أثبتت نجاعتها في التنبؤ بالفشل في بيئات مشابهة لبيئة الأعمال الجزائرية.

الفرع الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. نموذج william H. Beaver1966 **(Financial Ratios as Predictors of Failure)**

Journal of Accounting Research, Vol. 4, Empirical, Research in Accounting: Selected Studies 1966 (1966), pp. 71-11 .

هدفت الدراسة إلى اختبار مجموعة من النسب المالية، للتوصل إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 97 شركة فاشلة و 97 شركة سليمة من نفس القطاع، خلال الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى 1974 ، حين قام الباحث باختبار 30 نسبة مالية لتحليلها باستخدام أسلوب التحليل الأحادي لكل نسبة، لخمس سنوات متتالية.

خلصت الدراسة إلى النسب التي تعطى بشكل أدق وأصح مؤشرات على نجاح الشركة أو فشلها، وهذه النسب هي:

- ✓ التدفق النقدي إلى إجمالي الديون؛
- ✓ النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ رأس المال التشغيلي إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات الرائدة في مجال التنبؤ بالفشل، ويعتبر بيفر هو صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات، حيث نلاحظ تناوله لدراسة كل نسبة على حدى، إلا أنه كان بإمكان الباحث الاعتماد على شركات تنتمي لقطاعات مختلفة.

2 . دراسة Adward I. Althman 1968

(FINANCIAL RATIOS, DISCRIMINANT ANALYSIS AND THE PREDICTION OF CORPORATE BANKRUPTCY) , The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4 (Sep., 1968), pp. 589-609 Published by: Blackwell Publishing for the American Finance Association.

هدفت الدراسة إلى مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وهذا من خلال دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية لمجموعة الشركات ، حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من 33 شركة فاشلة و 33 شركة ناجحة، خلال الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى سنة 1956 وذلك باستخدام 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لهاته الشركات، وتم هذا باستخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد التغيرات لبناء نموذج **Z-SCORE**.

خلصت الدراسة إلى أهم النسب التي من شأنها التنبؤ بتعثر الشركات وهي كالآتي:

- ✓ رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ النتائج غير الموزعة إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ النتيجة العملياتية إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم؛
- ✓ المبيعات إلى مجموع الأصول .

وقد توصل الباحث إلى وضع النموذج متعدد المتغيرات الآتي:

$$\mathbf{Z = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.999X5}$$

حيث أن:

X1 تمثل النتيجة العملياتية على مجموع الأصول.

X2 تمثل صافي رأس المال العامل على مجموع الأصول.

X3 تمثل المبيعات على مجموع الأصول .

X4 تمثل القيمة السوقية للأسهم على القيمة الدفترية للدين .

X5 تمثل النتائج غير الموزعة على مجموع الأصول .

حيث **Z** تمثل مؤشر التعثر المالي حيث أنه كلما ارتفع المؤشر فهذا يشير إلى سلامة المركز المالي للشركة وكلما انخفض Z يدل على احتمال وقوع الشركة في التعثر.

استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوبا جديدا، وهو أسلوب التحليل التمييزي متعدد التغيرات، حيث توصل الباحث لبناء نموذج للتعثر المالي.

3.دراسة**:** Li-Jen Ko , Edward J. Blocher, P. Paul Lin ، بعنوان:

(Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System), The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 1, No. 1, pp. 69-85.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التنبؤ المبكر لفشل الشركات، باعتباره استغاثة مالية تجنب الوقوع في الأزمات المالية، التي أصبحت تهدد الكثير من الشركات الإقتصادية، ونتيجة لذلك تم ايجاد طريقة لتحديد ضيق الشركات المالية في أقرب وقت ممكن،لأنها مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين والدائنين والمراجعين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتتمثل هذه الطريقة في نظام (**CRIS,Liang 1992**)،وتطبيقها على 19 شركة في مالية في تايوان لإستخلاص قواعد التنبؤ، بالإضافة إلى اجراء مقارنة تجريبية لأداء هدا النظام مع أنظمة أخرى (الحوسبة العصبية والنموذج اللوغارتمي)، فتوصل في الأخير إلى أن نظام **CRIS** ,**Liang 1992** هو أكثر نجاعة للتنبؤ من خلال الميزة الجيدة للقواعد التي بني عليها وأسهل للفهم والتفسير لحالات الإفلاس وتتمثل هذه النسب التي بني عليها هذا النظام في:

- ✓ اجمالي الخصوم/ اجمالي الأصول؛
- ✓ الأصول السريعة / الخصوم المتداولة؛
- ✓ لمبيعات/ الأصول الثابتة؛
- ✓ الهامش / المبيعات؛
- ✓ الأرباح النقدية للسهم الواحد.

4. **دراسة**: Carlos Piñeiro Sánchez , Manuel Rodríguez López , Pablo de Llano Monelosبعنوان:

(A parsimonious model to forecast financial distress, based on audit evidence) ,Scientific Information System,Network of Scientific Journals from Latin America, the Caribbean, Spain and Portugal Non-profit academic project, developed under the open access initiative, octubre-diciembre 2013,

قدمت هذه الورقة البحثية الأدلة اللازمة التي تصرح بها تقارير مراجعة الحسابات وتكون ذات الصلة لاستنتاج عن وجود عسر، و اختلالات مالية غير مكشوفة .وخلافا للأعمال السابقة التي درست في الولايات المتحدة الشركات المدرجة تحت ظاهرة الإفلاس، حيث تناول هذا البحث الشركات الصغيرة والمتوسطة الاسبانية غير المالية والواقعة تحت الضغوط المالية .وتشير النتائج التي توصلت إليها أن مراجعة حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة لديها العديد من السمات المميزة بالإعتماد

على تقارير المراجع الخارجي الأقل تأهيلا، وعدم الامتثال مع المواعيد النهائية لتقديم التقارير والبيانات المالية السنوية .وبالتالي تستخدم هذه الأدلة لبناء واختبار نموذج توقعات شحيح جدا(اقتصادي وغير مكلف) وموثوق بها .وتناقش آثار عديدة من أجل الاستقلال مراجعي الحسابات وجودة المعلومات، والتنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد التدقيق والتحليل في الدراسات السابقة والتي شملت العديد من الأسواق المالية والشركات في أماكن مختلفة كالأردن ودبي واليمن وإمريكا، والتي مست معظم القطاعات المالية والعقارية وغيرها باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية والمناهج العلمية المتنوعة خلال فترات زمنية مختلفة وبالتالي تتميز دراستنا عن هذه الدراسات بمايلي:

- ✓ هدفت الدراسات السابقة إلى ايضاح دور التحليل المالي للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو فشل المشروع مقارنة بفترات سابقة أو شركات أخرى مماثلة ،إلا أن دراستنا تناولت واقع استخدام أدوات التحليل المالي (المراجعة التحليلية)من طرف مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر، وأهم الإجراءات المتخذة من قبل المراجع في حالة الشك في استمرارية نشاط الشركة؛
- ✓ الدراسات السابقة تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في الأسواق المالية، بحيث قدمت أداة جديدة تمكن المراجع من الكشف عن ممارسات الغش والإحتيال في القوائم المالية، بينما دراستنا تناولت الخدمات الإضافية التي يقدمها المراجع الخارجي بخصوص التنبؤ بالفشل المالي للشركات الإقتصادية بصفة عامة ، اضافة إلى مسؤوليته لبدل العناية المهنية لكشف حالات الغش والإحتيال؛
- ✓ معظم الدراسات السابقة تناولت دور المراجع في تقييم القدرة على الإستمرارية خلال الفترات المقبلة، في حين الدراسة الحالية تطرقت إلى الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإستمرار في النشاط وكذلك مؤشرات التعثر ومظاهره؛
- ✓ معظم الدراسات ركزت على بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، وأوضحت أن هذه النماذج يمكنها أن تساعد المراجع الخارجي في تحديد توقيت فشل الشركة بالإعتماد على النسب المالية، في حين الدراسة الحالية حاولت معرفة اهتمامات المراجعين الخارجيين في الجزائر في استخدام نماذج التنبؤ، بالإضافة إلى مدى قدرتهم على استخدام كل ما هو متاح من أدوات احصائية ورياضية تجعل إمكانية التنبؤ سهلة.
- ✓ تناولت الدراسة الحالية مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه حالات الفشل المالي وتقييم قدرة الشركة على الإستمرار استنادا على معايير المراجعة الدولية والوطنية ، (ISA750–ISA240-ISA200)، الجريدة الرسمية الجزائرية .

خلاصة الفصل

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الفشل المالي، أنواعه ، أسبابه،مراحله و مظاهره بالإضافة إلى أهمية التنبؤ بالفشل المالي كما تناولنا مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي، ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم توصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي:

- ✓ تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للشركة وتوفر المعلومات والبيانات التي تبين الحقوق وديون الشركة تجاه الغير؛
- ✓ أهمية التنبؤ بالفشل المالي من طرف المراجع الخارجي، يعزز مصداقية وصحة القوائم المالية؛
- ✓ يعمل المراجع الخارجي وفق ما يحدده القانون والمعايير الدولية والوطنية من خلال مسؤولياته والتزاماته تجاه حالات التنبؤ بالفشل المالي،وتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في النشاط للفترات المقبل؛
- ✓ يتعرض المراجع الخارجي للمساءلة القانونية عند تقصيره في أداء مهنته.

وفي المبحث الثاني تناولنا أهم الدارسات السابقة التي تصب في إطار واحد مع دراستنا، حيث تناولنا أهم الجوانب في هذه الدراسة والمتمثلة دور المراجع الخارجي تجاه التنبؤ بالفشل المالي،ومسؤولياته القانونية المتعلقة بتقييم القدرة على الإستمرارية،كما تعرضنا للأهداف من الدراسات السابقة، والإجراءات المتخذة للتنبؤ،وطرق المعالجات الإحصائية. في النهاية تمت مقارنته كل دراسة مع دراستنا من حيث إبراز أوجه الاختلاف وذكر ما تميزت به دراستنا عن الدراسات السابقة.

سنحاول في الفصل الثاني إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من مسؤوليات المراج ع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التبؤ بالفشل المالي و الإجابة على كل التساؤلات و إثبات فرضيات الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي ومسؤولياته تجاه هذا التنبؤ. بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين المسؤوليات القانونية وبين الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، إد أن هذه المسؤوليات تساهم في الوصول إلى مصداقية وسلامة القوائم المالية، وخلوها من الشكوك والتحريفات، باعتبار أن المراجع الخارجي مسؤولا عن بدل العناية المهنية تجاه ابداء رأيه في القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها.

ومن هذا الفصل سنحاول توضيح ومعرفة دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات وذلك من خلال التقرب المباشر من عينة من (الخبراء المحاسبين ،محافظو الحسابات، المحاسبين المعتمدين)، بالإعتماد على الإستبيان لقياس درجة التطابق بين وجهات النظر بين الجانب النظري والدراسة الميدانية. وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة الإجراءات المتبعة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وبالتالي تم استخدام المنهج الوصفي في اجراء الدراسة ، لكونه أكثر المناهج مناسبا للظواهر الإجتماعية ، والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس ،كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع أن يتفاعل معها فيحللها ويفسرها وذلك بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS20 .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات،بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات .

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين على مستوى ولاية ورقلة (تقرت، ورقلة ، حاسي مسعود)، مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية في مزاولة مهنة المراجعة. وتتمثل هذه العينة في:

1. خبراء محاسبين
2. محافظي الحسابات
3. محاسبين المعتمدين

تم توزيع 35 إستمارة استبيان على عينة من مجموعة من (خبراء محاسبين ،محافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين) اعتمدنا التسليم المباشر وعن طريق البريد الالكتروني وبواسطة الزملاء، وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على 20 استمارة صالحة من مجموع الاستمارات، بعدما قمنا بإقصاء 15 استمارة وهذا راجع إلى نقص في الاجابة وعدم استلامها في الوقت المناسب.

الجدول رقم 2 .1 : الإحصائيات الخاصة باستمارات الإستبيان

البيـان	الإستبيـان	
	العدد	النسبـة
عدد الإستمارات الموزعة والمعلن عنها	35	%100
عدد الإستمارات المقصاة والتي لم تستلم	15	% 42.85
عدد الإستمارات الصالحة	20	% 57. 14

المصدر : من إعداد الطالبة(إعتمادا على الإستبيانات الموزعة)

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

من خلال هذا الفرع سيتم التعرف على بيانات الدراسة والأدوات المستخدمة في جمعها:

أولا: البيانات الأولية والثانوية:

لقد تم الإعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتتمثل في:

1 . **المصادر الأولية**: تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين لدراسة مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي، ومسؤولياته المهنية تجاه هذا التنبؤ، وقد قسمت أسئلة الإستبيان إلى محورين حسب فرضيات الدراسة.

2 . **المصادر الثانوية**: تم الإعتماد على الكتب ،المراجع ،النشرات العلمية، المجلات المحكمة ، الدراسات السابقة، بالإضافة إلى القوانين والجريدة الرسمية ومعايير المراجعة (ISA570-ISA240-ISA600)

ثانيا: الإستبيان

أ:خطوات اعداد الإستبيان:

تم تقسيم الإستبيان إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: خاص بالمعلومات العامة لأفراد العينة

الجزء الثاني: يتعلق بفرضيات الدراسة وأسئلتها حيث قسم إلى محورين:

المحور الأول : يتضمن أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى وهي (مدى التزام المراجع الخارجي بمعايير واجراءات المراجعة الدولية أو الوطنية مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي).

المحور الثاني: يتضمن أسئلة تتعلق بالفرضية الثانية وهي (المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي عند عدم التنبؤ بالفشل المالي).

وقد تم إعداد أسئلة الإستبيان على أساس مقياس ليكارت الثلاثي

الجدول 2.2 : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي(التصنيف)	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة(الوزن)	1	2	3

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الإستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي** SPSS ص26

ب. تحكيم الإستبيان

قبل توزيع الإستبيان تم عرضه للتحكيم من طرف الأستاذ المشرف و مجموعة من الأساتذة المختصين من جامعة ورقلة، وهذا بغية التأكد من سلامة الإستبيان من مختلف الجوانب خاصة فيما يتعلق:

1. دقة صياغة الأسئلة وصحتها من الناحية اللغوية والنحوية؛
2. توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
3. من أجل التصميم الدقيق وفقا للمنهجية؛
4. في الأخير تم صياغة الإستبيان بالشكل النهائي.

ج. ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)

قبل استخراج النتائج المتعلقة بالإشكالية المطروحة،حاولنا فيما يلي دراسة ثبات الإستبيان بواسطة المعامل **α** كرومباخ، وهو معامل يقيس نسبة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابات في حالة استجوابهم في نفس الظروف.

الجدول 2 .3: قياس ثبات الإستبيان

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,685	24

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **SPSS**

من خلال اجراء اختبار الثبات لـ 24 سؤال من الإستبيان، كانت نسبة **α** كرمباخ **0.68** ، مما يدل على أن في حالة توزيع الإستبيان من جديد في نفس الظروف السابقة فإن 68 % من عينة الدراسة يعيدون نفس الإجابة، وهو ما يعبر عن نسبة ثبات للأداة المستعملة في الدراسة، مما يبين مصداقية النتائج التي يمكن الوصول إليها، وأيضا يبين الإرتباط بين الإجابات مقبول.

المطلب الثاني:متغيرات الدراسة و الإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية

نحاول في هذا المطلب ايضاح متغيرات الدراسة، و الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الإستبيانات.

الفرع الأول:متغيرات الدراسة

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة وبالنظر إلى اشكالية بحثنا، أنه من الممكن حصر مجموعة من العناصر التي تمثل المتغير المستقل، والتي لها تأثير على المتغير التابع . وعليه تم تحديد المتغيرين بما يخدم الدراسة.

المتغير التابع: تمثل المتغير التابع في الإجراءات المتبعة في التنبؤ.

المتغير المستقل: تمثل المتغير المستقل في مسؤولية المراجع الخارجي القانونية.

الشكل 2. 1 : متغيرات الدراسة

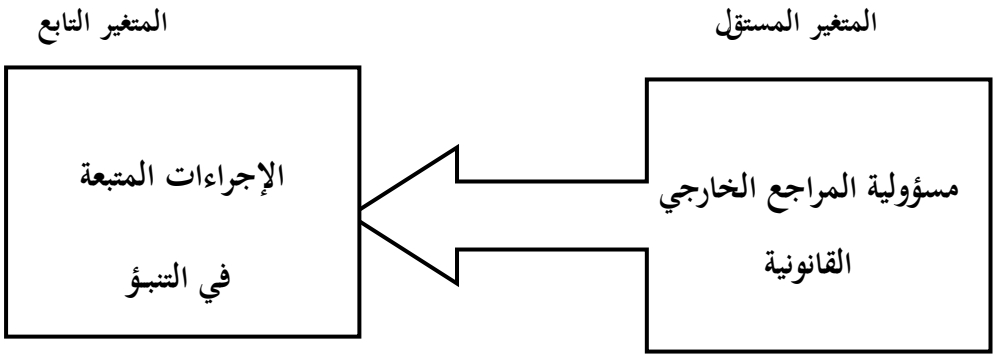

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية

تم تفريغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج (Excel 2007)، أما بالنسبة لمعالجة البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS20). ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات وتجميعها تم استخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

1. اختبار ألفا كرومباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
2. النسب المئوية و التكرارات لكل عبارة في الإستبيان ؛
3. حساب المتوسطات الحسابية لكل محور من الإستبيان وكذا قياس الإنحراف المعياري؛
4. حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة المدروسة؛
5. قياس معامل الإرتباط بين محوري الإستبيان.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

يحتوي هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يعرض نتائج الدراسة وتحليلها، أما المطلب الثاني سنحاول من خلاله تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الادوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

الفرع الأول : خصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية " المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة.

أولا: التوزيعات التكرارية للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي والتخصص العلمي:

1. التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب المؤهل العلمي :

الجدول 2 .4 : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	0	%0
ليسانس	8	%40
ماجستير	8	%40
دكتورا	2	%10
شهادات مهنية	2	%10
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ مانسبته 90 % من أفراد العينة أكاديميين ومهنيين ،مما نستنتج أنها شملت شهادات تطبق معايير المراجعة الدولية، وما نسبته 10 % شهادات مهنية معتمدة في مجال مراجعة الحسابات، مما يدعمنا للحصول على معلومات متوازنة مع موضوع الدراسة.

الشكل رقم 2.2 : المؤهل العلمي

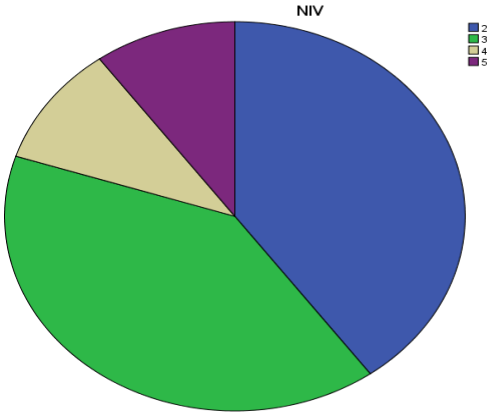

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

2. التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب التخصص العلمي :

الجدول الجدول 2 .5 :توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات محاسبية	13	%65
مالية	7	%35
تدقيق ومراقبة التسيير	0	%0
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه أن غالبية المراجعين الخارجيين حاملين لشهادات في دراسات محاسبية تقدر ب65 % ، والباقي في تخصص المالية مما يفيدنا من أن المعلومات المقدمة من متخصصين في المحاسبة وتطبيق المباديء المحاسبية و استخدام أدوات التحليل المالي للقوائم المالية، في حين لايوجد مراجعين حاملين لشهادات في التدقيق للإعتبار التخصص حديث.

الشكل رقم 3.2 : التخصص العلمي

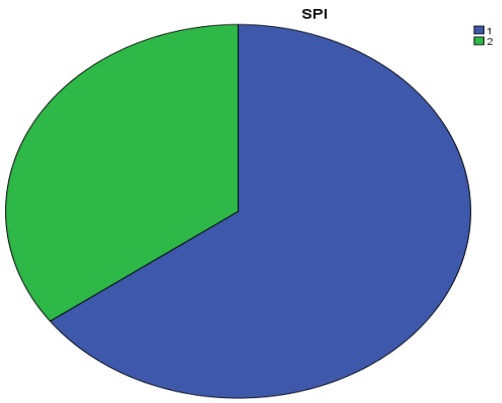

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

ثانيا: التوزيعات التكرارية للعينة المدروسة حسب الوظيفة الحالية وسنوات الخبرة:

1. التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب الوظيفة الحالية :

الجدول 2 .6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
خبير محاسبي	4	%20
محافظ حسابات	12	%60
محاسب معتمد	4	%20
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الخبراء المحاسبين مقدرة ب 20 % ، وهي نسبة معتبرة لأخد آرائهم عن الإشكالية المدروسة وتمكنهم في مجال تدقيق الحسابات، والمسجلين في المصف الوطني للخبراء المحاسبين. في حين نسبة مرتفعة لوظيفة محافظ الحسابات والمقدرة بـ 60 % وهم مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أما عن المحاسبين المعتمدين (مهنيين) فنسبتهم قليلة اعتبارا أنهم يعملون في بعض مكاتب محافظي الحسابات .

الشكل رقم 4.2 : الوظيفة الحالية

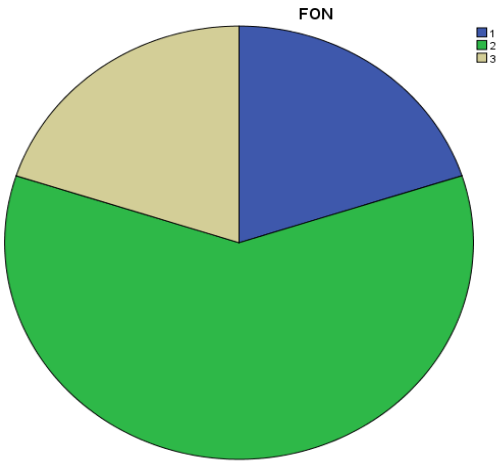

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

2. التوزيع التكراري للعينة المدروسة حسب سنوات الخبرة :

الجدول 2 .7: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	0	%0
من 05 إلى 10 سنوات	12	%60
أكثر من 10 سنوات	8	%40
المجموع	20	%100

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عينة الدراسة ذات خبرة تتراوح مابين 05 إلى10 سنوات بنسبة 60 % ، وهذا يدل على أن مزاولة مهنة محافظ الحسابات تكون الخبرة فوق 05 سنوات من العمل في مجال المراجعة وهده النسبة تمكننا من الحصول على المعلومات المتوفرة لديهم لمعالجة الإشكال المطروح.

الشكل رقم 2.5 : عدد سنوات الخبرة

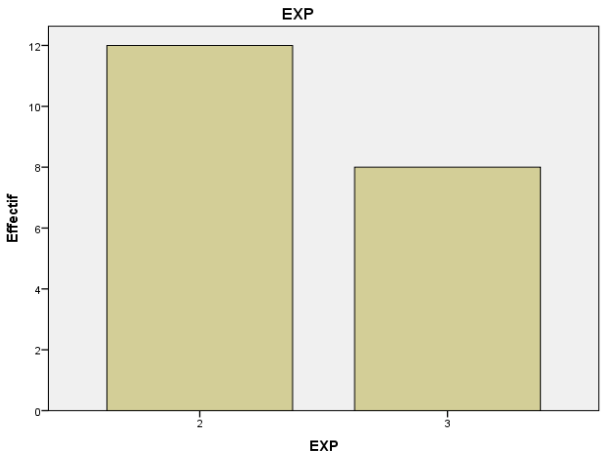

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

الفرع الثاني : دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محوري الإستبيان.

لقياس درجة الموافقة حول دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة، ومعرفة تجاه كل فقرة حسب مقياس ليكارت الثلاثي:

1. الرأي غير موافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى 1.66؛
2. الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1.67 إلى 2.33؛
3. الرأي موافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 03.

أولا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول .

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الإستبيان المتعلقة بإجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي.

الجدول 8.2 :نتائج اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي

المحور الأول	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة			
يستخدم مراجعو الحسابات كل ما هو متاح من أدوات احصائية ورياضية تجعل امكانية التنبؤ سهلة	0	1	19	2,95	0,224	موافق
	%0	%5	% 95			
لا يعتمد مراجعو الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفشل المالي.	3	7	10	2,35	0,745	موافق
	%15	%35	%50			
يستند مراجعو الحسابات على مجموعة من الخبراء المحاسبين للتوصل إلى تنبؤ أفضل بشأن استمرار نشاط الشركة.	1	3	16	2,75	0,550	موافق
	%5	%15	%80			
يعتمد مراجعو الحسابات على نظريات ونماذج معينة لتفسير الفشل المالي للشركات .	0	5	15	2,75	0,444	موافق
	%0	%25	%75			
يقوم مراجعو الحسابات مقارنة الأداء المالي للشركة مع شركات أخرى في نفس النشاط كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي	2	3	15	2,65	0,671	موافق
	%10	%15	%65			
يقوم مراجعو الحسابات بمقارنة أداء الشركة المالي الحالي مع سنوات سابقة كأسلوب للتنبؤ.	0	2	18	2,90	0,308	موافق
	%0	%10	%90			
يستخدم المراجع الخارجي التحليل المالي(المراجعة التحليلية) للوصول إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بالفشل المالي.	2	6	12	2,50	0,688	موافق
	%10	%30	%60			
إن عدم تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة لا يمكن المراجع من تحديد الأداء المالي للشركة.	1	1	18	2,85	0,489	موافق
	%5	%5	%90			
إن تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هو الذي يجنب الشركات مخاطر التعثر	2	3	15	2,65	0,671	موافق
	%10	%15	%75			
يهتم المراجع الخارجي بتحسين معارفه فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي	1	3	16	2,75	0,550	موافق
	%5	%15	%80			
المتوسط العام للمحور الأول				**2.71**	**0.246**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

ثانيا : النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الإستبيان المتعلقة مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي.

الجدول 9.2 : نتائج مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي

المحور الثاني	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة			
يترتب عن مهمة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة.	0	1	19	2 .95	0.224	موافق
	% 0	% 5	% 95			
يعلم المراجع الخارجي إدارة الشركة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، يمكن أن يعرقل استمرار نشاط الشركة.	0	4	16	2.80	0.410	موافق
	% 0	% 20	% 80			
لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط.	6	4	10	2.20	0.894	محايد
	% 30	% 20	% 50			
يتوجب على المراجع الإستفسار من إدارة الشركة حول إكتشاف أي خطأ جسيم أو تصرف غير قانوني في الحسابات.	1	2	17	2.80	0.523	موافق
	% 5	% 20	% 85			
يحلل المراجع الخارجي في إطار مهمته بعض الوقائع والأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية الإستغلال.	1	3	16	2.75	0.550	موافق
	% 5	% 15	% 80			
يبلغ المراجع الخارجي إدارة الشركة عن أي نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية	1	0	19	2.90	0.447	موافق
	% 5	% 0	% 95			
يحافظ المراجع الخارجي على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على أداء المالي المستقبلي للشركة .	2	2	16	2 .70	0.657	موافق
	% 10	% 10	% 80			
مبدأ السرية ليس مقتصر على عدم الإفصاح عن المعلومات بل يتطلب على المراجع أن لا يستغل هذه المعلومات لصالحه الشخصي أو لطرف آخر.	0	4	16	2 .80	0.410	موافق
	% 0	% 20	% 80			
يقوم المراجع الخارجي بالإدلاء ببعض المعلومات المالية للجهات الرسمية أو القضائية التي تخص وضع المالي المستقبلي للشركة.	2	6	12	2.50	0.688	موافق
	% 10	% 30	% 60			
يقوم المراجع في حالة التنبؤ بالفشل المالي الإستعانة بمستشار قانوني أو من المؤسسة التي ينتمي إليها.	1	1	18	2.85	0.489	موافق
	% 5	% 5	% 90			
يتوقع مستخدمو القوائم المالية من المراجع اكتشاف كل اللأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية.	1	5	14	2.65	0.587	موافق
	% 5	% 25	% 70			
عدم ممارسة المراجع للشك المهني قد يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بالفشل المالي المستقبلي.	1	3	16	2.75	0.550	موافق
	% 5	% 15	% 80			
عدم بدل العناية المهنية المطلوبة من المراجع بشأن الوضع المالي للشركة سيعرضه للمساءلة.	0	7	13	2.65	0.489	موافق
	% 0	% 35	% 65			
يجمع المراجع الخارجي الأدلة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الإستغلال.	0	0	20	3.00	0.000	موافق
	% 0	% 0	% 100			
المتوسط العام للمحور الثاني				**2.73**	**0.196**	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

المطلب الثاني:تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها في المطلب السابق، وذلك باستخدام الأساليب و الإختيارات الإحصائية، وهذا من خلال النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محاور الإستبيان والنتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين تجاه محوري الإستبيان.

سيتم تحليل وتفسير النتائج المتعلقة تجاه محوري الإستبيان واظهر علاقة الإرتباط بين هاذين المتغيرين(المسؤولية والإجراءات)

أولا: تحليل وتفسير نتائج المحور الأول من الإستبيان الخاص باجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي

✓ **التحليل**

أشار الجدول **رقم (8.2)** إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي، تراوحت بين(2.35 -2.95) وبانحرافات معيارية بين(0.224 -0.745)، وهذا يعني أن تجاه أفراد العينة نحو الموافقة بين اجراءات المراجعين الخارجيين وبين قدرة هذه الإجراءات على المساعدة في التنبؤ بالفشل المالي، حيث تأتي الفقرة الأولى في المحور الأول وهي"يستخدم مراجعو الحسابات كل ما هو متاح من أدوات احصائية ورياضية تجعل امكانية التنبؤ سهلة" بحيث أن المتوسط الحسابي لها هو(2.95) وهذا ما يبينه مقياس لكارت الثلاثي في تجاه آراء العينة نحو الموافق، ثم تأتي الفقرة السادسة وهي" يقوم مراجعو الحسابات بمقارنة أداء الشركة المالي الحالي مع سنوات سابقة كأسلوب للتنبؤ ، حيث أن المتوسط الحسابي لها (2.90) وتجاه آراء العينة نحو الموافقة، ثم تأتي الفقرة الثامنة حول" عدم تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة لا يمكن المراجع من تحديد الأداء المالي للشركة "، حيث المتوسط الحسابي لها (2.85)وهذا مايبين تجاه آراء العينة نحو الموافقة. وتدرجت كل من الفقرة (الثالثة –االعاشرة–الرابعة –التاسعة –الخامسة –السابعة –الثانية) نحو الموافقة بمتوسط حسابي (2.75 - 2.75 - 2.75-2.65-2.65-2.50-2.35) على التوالي حسب مقياس لكارت الثلاثي أيضا نحو الرأي الموافق.

بالإضافة إلى ذلك أيضا يتبين لنا من الجدول موافقة عينة الدراسة على اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي، إذ بلغ المتوسط العام للمحور (2.71)، كما أن الإنحراف المعياري العام لعبارات المحور الأول أقل من الواحد(1) وتبلغ قيمته(0.246) مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات.

✓ **التفسير**

من خلال التحليل السابق وجدنا أن مراجعو الحسابات يقومون بمجموعة من الإجراءات اللازمة مما يساعدهم على التنبؤ بالفشل المالي،وذلك بالإعتماد على الأسس ومعايير المراجعة المتعارف عليها، والمعايير المهنية عند مزاولة مهنتهم، حيث أن المتوسط الحسابي لفقرات العينة هو (2.71) وهو ما يؤكد الإعتماد على الأدلة الكافية والملائمة،واعتمادهم على نظريات ونماذج معينة لتفسير الفشل المالي وتحسين معارفهم فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي، بالإضافة الإستعانة بالخبراء في مجال المحاسبة والقانون وأنظمة المعلومات، زيادة إلى اعتمادهم على المراجعة التحليلية في مراجعة القوائم المالية مما يسهل الوصول إلى نتائج دقيقة لحالات التنبؤ، وعدم التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات وإنما يعتمدون على أساليب موضوعية ومدروسة في التحليل.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1.أن المراجعين الخارجيين على دراية كافية وفهما جيدا لمعايير المراجعة الدولية والوطنية مما يعزز قدرتهم على القيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة بكل كفاءة وفعالية، من أجل الوصول إلى نتائج أفضل بخصوص الوضع المالي المستقبلي للشركة؛

2.إن أهمية المعايير الدولية للمراجعة تبرز من خلال تطبيقها على الواقع، وتكمن فعاليتها أثناء عملية المراجعة وبالتالي تساعد المراجعين الخارجيين في البناء السليم والأساسي لعملية التخطيط للمراجعة، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة حول القوائم المالية عند إعداد التقرير.

ثانيا: تحليل وتفسير نتائج المحور الثاني من الإستبيان الخاص بمسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي.

1. **التحليل**

يشير الجدول رقم(8.2) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي تراوحت بين (3-2.20) وبانحرافات معيارية (0-0.894)، وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه التنبؤ بالفشل المالي وبدرجات متفاوتة في التوافق.

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن العبارة الرابعة عشر(14) المتمثلة في" يجمع المراجع الخارجي الأدلة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الإستغلال"، حيث أخذت كل الموافقة من طرف أفراد العينة من بين بقية العبارات، حيث قدر المتوسط الحسابي لها بـ (3) وهذا ما يبنه مقياس ليكارت الثلاثي في تجاه آراء العينة نحو الموافق، ومن ثم تليها العبارة الأولى في الموافقة وهي " يترتب عن مهمة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة " إذ بلغ متوسطها الحسابي بـ (2.95)، وتليها العبارة السادسة وتمثلت في " يبلغ المراجع الخارجي إدارة

الشركة عن أي نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية "، إذ بلغ متوسطها الحسابي بـ (2.90). وتدرجت العبارات (العاشرة–الرابعة– الثامنة – الثانية– الثانية عشر—الخامسة– السابعة – الحادي عشرة–الثالثة عشر–التاسعة) نحو الموافقة بمتوسط حسابي (2.85–2.80–2.80–2.80–2.75–2.75–2.70–2,65–2,65–2.50) على التوالي.

أما العبارة الثالثة وهي" لايعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط" فتدرجت نحو الرأي المحايد بمتوسط حسابي قدر بـ (2.20)حسب مقياس ليكارت الثلاثي.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بيانات الجدول السابق إلى موافقة أفراد عينة الدراسة حول محور مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي ، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (2.73)، كما أن الإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني أقل من الواحد(1)مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات وبانحراف معياري عام(0.196).

2.التفسير

بناءا على النتائج السابقة يتضح لنا تأثير المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي بخصوص حالات التنبؤ بالفشل المالي واستمرارية نشاط الشركة للفترة المقبلة، أن عدم بدل العناية المهنية اللازمة و الكافية أثناء تأدية مهامه سيعرضه للمساءلة، وبالتالي يجب ممارسة الحذر المهني، ويحلل في اطار مهمته بعض الوقائع والأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية النشاط، أو تشير إلى ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية، وإذا لم يتعرض المراجع لتلك المؤشرات ولم يذكرها في تقريره فإن ذلك يضعه تحت طائلة المسؤولية المدنية والجزائية لأنه قصر في تطبيق معايير المراجعة العامة المتعارف عليها فيما يتعلق ببدل العناية المهنية اللازمة. بالإضافة إلى ممارستهم للشك المهني والعناية المهنية خلال عملية المراجعة مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي المستقبلي للشركة .كما على المراجع الإستعانة بمستشارين قانونيين في حالة صعوبة تحديد مسؤوليته القانونية أثناء مزاولة مهنته، مع الحفاظ على مبدأ السر المهني بشرط ألا يعرض الشركة إلى الوقوع في حالات الغش و الإحتيال أو استغلال تلك المعلومات لصالحه الشخصي، فهذا كله يعرضه للمساءلة القانونية.كل هذه المسؤوليات تمكن المراجع الخارجي من القيام بعملية المراجعة بطريقة قانونية وجيدة وبالتالي اصدار رأي فني ومحايد بشأن صدق وانتظام القوائم المالية.

اضافة إلى ذلك تفسير نتيجة الحياد التي اتضحت في الفقرة الثالثة(3)" لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط" وهذا بناءا على آراء عينة الدراسة بحيث قدر المتوسط الحسابي لها بـ (2.20)، وهذا يعود إلى العديد من العوامل، منها عوامل مرتبطة بالمراجع(كالخبرة المهنية – فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته حول استمرار نشاط الشركة –استقلاليته —موضوعيته–نزاهته —الكفاءة المهنية)، وعوامل تتعلق بإدارة الشركة التي يراجعها(كوعي وفهم الإدارة العليا لأهمية التنبؤ —أمانة الإدارة ونزاهتها–نظام فعال للرقابة الداخلية — عدم التدخل في صلاحيات المراجع).

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

1. يجمع المراجع الخارجي كل الأدلة الكافية والملائمة لتمنحه تأكيد معقول حول وجود شك معتبر بشأن استمرار النشاط؛
2. اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديدات محتملة تعرقل النشاط للفترة المقبلة؛
3. الإبلاغ عن أي نقاط ضعف أو قصور عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية؛
4. يقوم المراجع الخارجي بالحفاظ على السر المهني في حدود مسؤولياته القانونية؛
5. يستعين المراجع الخارجي بمستشار قانوني في حالة التنبؤ بالفشل المالي؛
6. على المراجع الخارجي بدل العناية المهنية الكافية من أجل اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية؛
7. على المراجع ممارسة الشك المهني عند تأدية مهامه؛
8. اصدار تقرير فني ومحايد حول صدق وانتظام القوائم المالية .

الفرع الثاني : الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي

للإجابة على هذه الإشكالية ومعرفة العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، سوف نقوم بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية H_0 : لا يوجد ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي.

الفرضية H_1 : يوجد ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات االمتبعة في التنبؤ بالفشل المالي.

أولا:قياس الإرتباط

باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS20 سوف يتم حساب معامل الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 10.2 : يوضح العلاقة بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و اجراءات التنبؤ بالفشل المالي

		p	R
p	Corrélation de Pearson	1	,514
	Sig. (bilatérale)		,020
	N	20	20
R	Corrélation de Pearson	,514	1
	Sig. (bilatérale)	,020	
	N	20	20

حيث:

P : المسؤولية

R: الإجراءات

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

ثانيا : تحليل وتفسير النتائج

من خلال الجدول يتضح أن مستوى دلالة الإختبار sig تساوي 0.02 وهي أقل من 0.05 أي أن الإختبار معنوي، كما يبين الجدول أن معامل الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية والإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي يساوي 0.514 أي 51.4% فهو ارتباط متوسط موجب وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية **H_0** والمتمثلة في " لايوجد ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية وبين الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي" ونقبل الفرضية البديلة **H_1** والمتمثلة في "يوجد ارتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية وبين الإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي" ،وبالتالي نستنتج أن الإجراءات المراجعة المتبعة تتأثر بمسؤولية المراجع الخارجي القانونية غير أن هذا التأثير ليس قوي وذلك لعدة أسباب أهمها:

1. يركز المراجع الخارجي أثناء عملية المراجعة على حساب المؤشرات المالية ولا يعطي اهتماما كبيرا في تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي؛
2. خبرة المراجع الخارجي في مزاولة مهنة المراجعة غير كافية؛
3. نقص معارف المراجع الخارجي بخصوص التطبيقات والنماذج؛
4. وجود عوائق تعيق عمل المراجع وبين قدرته على التنبؤ وتقييم استمرارية نشاط الشركة؛
5. عدم معرفة الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه تجاه التنبؤ بالفشل المالي.

الفرع الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة

بعد قيامنا بعملية تحليل وتفسير النتائج واختبار الفرضيات، تم استخلاص مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت إليه الدراسات السابقة:

1. يلتزم المراجعين الخارجيين بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية وقدرتهم على التنبؤ بالفشل، وتقييمهم لإستمرارية النشاط للفترة المقبلة، وكذلك مسؤولياتهم القانونية اللازمة تجاه التنبؤ بالفشل المالي، وهذا ما جاءت به دراسة (عاهد عيد سرحان 2007) في تقويم القدرة على الإستمرارية .
2. يقوم المراجع الخارجي بالتحليل المالي(المراجعة التحليلية) للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو فشل الشركات مقارنة بفترات سابقة، أو عن طريق شركات أخرى مماثلة تعمل في نفس النشاط، وذلك كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي وهذا ما جاءت به دراسة (يوسف جربوع 2005).
3. يستخدم المراجع الخارجي كل ما هو متاح من أدوات احصائية و رياضية، واهتمامه بتحسين معارفه فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي، وهذا ما جاءت به دراسة (مطر 2010 –نموذج Beaver1966).

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي الإجابة على الإشكاليات الفرعية المتمثلة في:

- ✓ الإجراءات المتبعة من طرف المراجعين الخارجيين في التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ مدى مسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ العلاقة التي تربط بين الإجراءات المتبعة في التنبؤ ومسؤولية المراجع الخارجي القانونية.

إذ تناولنا هذا الفصل في مبحثين، الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة ولإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها و مناقشتها، حيث أجريت الدراسة على عينة متكونة من (20 محافظ حسابات بولاية ورقلة)، فأثبتت الدراسة أن هناك مجموعة من الإجراءات المتبعة من طرف المراجعين الخارجيين للتنبؤ بالفشل المالي لكن هذه الإجراءات مرتبطة بالمسؤولية القانونية وذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية والوطنية المعمول بها مما يعزز قدرتهم على التنبؤ وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار لفترات مقبلة.

الخاتمة

دور المرجع الخارجي يعتبر أمرا بالغ الأهمية وضروريا ، لأنه يمكن من مراقبة نشاط الشركة ويساعد في اتخاذ القرارات المهمة لها، ويساعد في تحقيق الأهداف المرجوة لكل مشروع اقتصادي، والمتمثلة في الربحية و الإستمرارية، وهذا ما يعزز قدرته على إبداء الرأي في شرعية وصدق القوائم المالية، وهذا يعتبر كهدف رئيسي يسعى المراجع ليتأكد منه من خلال عملتي الفحص والتحكم، إلا أنه قد يحقق أثناء ذلك أهدافا أخرى ثانوية كاكتشاف أعمال الغش والتزوير ، بعد ما كانت غايته في وقت سابق،وبالتالي عليه إضافة إجراءات أخرى وتوسيع خدماته في مجال التنبؤ بالفشل المالي و الإستمرارية. كل هذا يندرج ضمن مسؤوليات قانونية عليه الإلتزام بها ووفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تطبيق المراجع الخارجي للإجراءات اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي ؟ وذلك من خلال معرفة مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في إطار التنبؤ بالفشل المالي وتقييم القدرة على الإستمرارية، وعلى من تقع مسؤولية ارتكابها، وللإلمام بحيثيات الموضوع تناولناه من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وكان ذلك انطلاقا من فرضيات الدراسة واختبارها فتوصلنا إلى النتائج التالية:

أ) بخصوص الفرضية الأولى المتمثلة في التزام مراجعو الحسابات الخارجيين بإجراءات المراجعة مما يعزز قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي، فكانت كل إجابات عينة الدراسة نحو التوافق مع هذه الإجراءات المتبعة للتنبؤ.

ب) بخصوص الفرضية الثانية والمتمثلة في أن تقع المسؤولية القانونية على عاتق المراجع الخارجي عند عدم التنبؤ بالفشل المالي، فكانت جل الإجابات نحو التوافق مع هذه المسؤوليات القانونية بخصوص التنبؤ بالفشل المالي.

ت) بخصوص الفرضية الثالثة والمتمثلة في أن هناك علاقة بين إجراءات المراجعة المتبعة ومسؤولية المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي، حيث استنتجنا أن المراجعين الخارجيين يلتزمون بمسؤولياتهم القانونية، وفي إطار مهمتهم يستطيعون القيام بإجراءات المراجعة الضرورية للتنبؤ بالفشل المالي.

نتائج الدراسة

1. تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وتبين الوضعية المالية للشركة وتوفر المعلومات والبيانات التي تبين الأداء المالي المحقق خلال الدورة؛
2. تساهم عملية المراجعة في إعطاء صورة واضحة تزيد من موثوقية القوائم المالية؛
3. تطبيق مراجعو الحسابات الخارجيين كل ما هو متاح من أدوات إحصائية ورياضية تجعل إمكانية التنبؤ سهلة؛
4. تعتبر الإجراءات التي يقوم بها المراجع الخارجي لاكتشاف مؤشرات أو دلائل الفشل المالي من العوامل الهامة والمؤثرة في التنبؤ بالفشل المالي؛
5. إن عملية تحديد مسؤوليات المراجع الخارجي أمر في غاية الصعوبة، لذلك يتحمل جزءا من المسؤولية المهنية في حالة عدم التنبؤ بالفشل المالي، والإنذار المبكر في حالة وجود اختلالات تعيق استمرارية النشاط؛

6. هناك أسباب تعيق عمل المراجع الخارجي عند تأدية مهامه وعلى وجه الخصوص استقلاليته في مجال التنبؤ بالفشل المالي وتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في النشاط؛
7. ضرورة ممارسة الشك المهني والإحتياط وبدل العناية المهنية اللازمة لتحقيق أغراض المراجعة؛
8. نظرا لأن فشل الشركة لا يؤدي بالضرورة إلى افلاسها لأن الإفلاس يعتبر النتيجة النهائية للفشل، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة منها إنهاء الكيان القانوني للشركة، ولكن إذا كانت هناك محاولات جادة من قبل المراجع الخارجي وأصحاب المصلحة لعلاج الموقف، فإنه قد تكون الشركة قادرة على الإستمرار في نشاطها خلال الفترة المقبلة.

التوصيات

1. ضرورة تطوير أهداف المراجعة بحيث تتجاوز ما أصبح مألوفاً للمراجعين، بحيث يساهم المراجع في تحمل المسؤولية الاجتماعية في إنجاح خطط التنمية وجعل المحافظة و المساهمة في استمرار الشركة وعدم فشلها من أهداف المراجعة؛
2. ضرورة تفعيل المجلس الوطني للمحاسبة بحيث يؤدي دوره تجاه المهنة وتجاه المجتمع المالي بما يساعد على ضمان أداء المهنة لدورها بالمستوى المطلوب والذي ينعكس على ضمان عدم تعرض الشركات للفشل؛
3. ضرورة اهتمام كلاً من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموضوع الفشل المالي للشركات وكيفية التنبؤ به حتى تصبح المهنة أداة فاعلة لخدمة المجتمع وحمايته من الإفلاس؛
4. أثناء قيام المراجع بتطبيق برنامج المراجعة الاعتيادي عليه أن يقوم بالإجراءات التي تكشف عن وجود اي من الأسباب التي قد تؤدي إلى الفشل المالي وأن يضعها ضمن برنامج المراجعة ويفصل الفحوصات اللازمة لها؛
5. ضرورة الأخذ بمبدأ تعدد المراجعين بحيث تكون مسؤولياتهم تضامنية وعليهم اقتسام العمل فيما بينهم منعا للازدواجية وضياع الجهد مع إصدار تقرير بالإجماع حيث أن في تعدد المراجعين ضمن المعقول ضمان اكبر لحسن سيرا لعمل كما انه يصعب علي الإدارة أن تؤثر على أكثر من مراجع بينما يسهل أن تؤثر على مراجع واحد؛
6. دراسة إمكانية تطوير نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وبما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
7. تحدد مسؤوليات المراجعين بشكل دقيق مع وضع قواعد وضوابط وقوانين لقمع الغش حتى يتسنى لمراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات اللازمة وبتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة بآرائهم وعدالة تقاريرهم؛
8. ضرورة أن تقوم جمعية للخبراء القانونين بعقد دورات تأهيلية للمراجعين الخارجيين الممارسين للمهنة، وتوعيتهم بالإجراءات الحديثة لعملية المراجعة خصوصاً ما يتعلق منها بالتنبؤ بالفشل المالي ومنها النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي؛

9. يجب على المؤسسات التعليمية والأكاديمية أن تؤدي دورها في التوعية بمخاطر الفشل المالي للشركات، و أثره على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التعاون مع الجهات الحكومية وبحيث تغرس في النشء المحاسبي القادم الدافع الذاتي للحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال التنبؤ والتحذير المبكر باحتمالات الفشل.

آفاق البحث

من خلال إجرائنا لهذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض الجوانب المكملة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث فلكل دراسة قصور ونقص، لذلك نقترح بعض الآفاق لمواصلة البحث تمثلت فيما يأتي:

- أثر التقارير التي يصدرها مراجعي الحسابات على نجاح أو فشل الشركات.
- مدى تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على دور مراجع الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي.
- صياغة نموذج مالي ومحاسبي للتنبؤ بالفشل المالي وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المصادر والمراجع

المصادر و المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم بختي،**الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية**،ط 4 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015
2. صافية بزام، **استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي** ، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 .
3. مروة بوعزة، **مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه الغش في القوائم المالية**، مذكرة ماستر، غير منشورة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 .
4. يوسف محمود جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي وضع ارشادات تخديرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقي**، بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2005 .
5. يوسف محمود جربوع ، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع ، **مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2005 .
6. يوسف محمود جربوع، **مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والصرفات غير القانونية في القوائم المالية في قطاع غزة**،بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية ، غزة،2004
7. علام موسى حمدان، **دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية** ، بحث مقدم، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين، السنة غير منشورة.
8. مليكة زغيب،نعيمة غلاب،مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء و الأشغال العمومية ، **مجلة الأبحاث في الإقتصاد والتسيير** ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة الجزء الثاني، العدد الرابع، سبتمبر 2015 .
9. بسام سلطان عبد الرحمان أحمد السبئ، **دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي** مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة والمراجعة، جامعة عدن، 2008 .
10. عاهد عيد سرحان ، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لذى شركات المساهمة العامة في فلسطين**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 .
11. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**،Financial Inc،الطبعة الأولى، فلسطين، 2008 .
12. محمد سمير الصبان –عبد الوهاب نصر علي،**المراجعة الخارجية** ، الدار الجامعية – الإسكندرية،2002
13. عمار أكرم الطويل ، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر –دراسة تطبيقية** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
14. .فؤاد علوان، **دور نظم الإندار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية** ، ط 1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
15. عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية الحديثة**، الجزء الرابع، الدار الجامعية –الإسكندرية،2009 .
16. سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015.
17. سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد 2 ، المجلد رقم 45 ،يوليو 2008 .

18. وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الإستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ،**الندوة العالمية للشباب الإسلامي**،1430 هـ.

19. خير الدين قريشي، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة والجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 .

20. الزبيدي، حمزة محمود، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، أعمال مؤسسة الوراق، **2011**

21. أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الأردنية** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 .

22. حماد حمدي اسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة،2010 .

23. منذر المومني . زياد شويات، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء ، **مجلة المنارة** مجلد 14 ،العدد 1 ،2008 .

ثانيا:القرارات، القوانين والمراسيم

24. الإتحاد الدولي للمحاسبين (**IFAC**)، **إصدار المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة** ، ترجمة عن طريق جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، الأردن، طبعة عام 2010 .

25. الجريدة الرسمية، قانون 10 -01 مؤرخ في 29 جوان 2010 ، **يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، العدد 42 ، الجزائر، الصادر في 11 جويلية 2010 .

26. لجريدة الرسمية قرار مؤرخ في 24 جوان 2013 ،ي**حدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات** ، العدد 24 ، الجزائر، الصادر في 30 أفريل 2014 .

27. لجنة الممارسات الصغيرة والمتوسطة ،**دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، الأردن، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، 2012

المصادر و المراجع باللغة الأجنبية

27. Carlos Piñeiro Sánchez, Pablo de Llano Monelos, Manuel Rodríguez López, **A parsimonious model to forecast financial distress, based on audit evidence**, Scientific Information System,Network of Scientific Journals from Latin America, the Caribbean, Spain and Portugal Non-profit academic project, developed under the open access initiative, octubre-diciembre 2013,

28. Edward I. Altman, **FINANCIAL RATIOS, DISCRIMINANT ANALYSIS AND THE PREDICTION OF CORPORATE BANKRUPTCY .**The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4 (Sep., 1968), pp. 589-609 Published by: Blackwell Publishing for the American Finance Association.

29. Girles,Meyer,**Analyse Financiers**,paris:Hachette,2014.

30. Ko, Blocher & Lin, **Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System,** The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 1, No. 1, pp. 69-85.

31. W.Beaver, **Financial Ratios as Predictors of Failure**, Journal of Accounting Research, Vol. 4, Empirical Research in Accounting: Selected Studies 1966 (1966), pp. 71-111.

الملاحق

ملحق رقم 1 : الإستبيان

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير تخصص : تدقيق ومراقبة التسيير الموسم الجامعي: 2016/2015

السادة :محافظي الحسابات المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركات

نتوجه إليكم بالشكر والإحترام راجين تعاونكم معنا لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، حول موضوع:

(دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي).

لذلك نرجو منكم التفضل والإطلاع غلى هذا الإستبيان والإجابة على أسئلته بكل دقة وموضوعية من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل، ونؤكد حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم وأنها تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ولكم منا جزيل الشكر.

الطالبة : ســـــارة قاديـــــر

المعلومات العامة:

1. **المؤهل العلمي:**

بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراء ☐ شهادات مهنية ☐

2. **التخصص العلمي:** دراسات محاسبية ☐ مالية ☐ تدقيق ومراقبة التسيير ☐

5 . **الوظيفة الحالية:** خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

6. **عدد سنوات الخبرة:** أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول : اجراءات المراجعين الخارجيين المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي.

الرقم	الفقـــرة	موافق	محايد	غير موافق
01	يستخدم مراجعو الحسابات كل ما هو متاح من أدوات احصائية ورياضية تجعل إمكانية التنبؤ سهلة.			
02	لا يعتمد مراجعو الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفشل المالي.			
03	يستند مراجعو الحسابات على مجموعة من الخبراء المحاسبين للتوصل إلى تنبؤ أفضل بشأن استمرار نشاط الشركة.			
04	يعتمد مراجعو الحسابات على نظريات ونماذج معينة لتفسير الفشل المالي للشركات.			
05	يقوم مراجعو الحسابات مقارنة الأداء المالي للشركة مع شركات أخرى في نفس النشاط كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي.			
06	يقوم مراجعو الحسابات بمقارنة أداء الشركة المالي الحالي مع سنوات سابقة كأسلوب للتنبؤ.			
07	يستخدم المراجع الخارجي التحليل المالي(المراجعة التحليلية) للوصول إلى نتائج أكثر دقة للتنبؤ بالفشل المالي.			
08	إن عدم تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة لا يمكن المراجع من تحديد الأداء المالي للشركة.			
09	إن تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هو الذي يجنب الشركات مخاطر التعثر			
10	يهتم المراجع الخارجي بتحسين معارفه فيما يخص النماذج والتطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي			

المحور الثاني: مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية تجاه التنبؤ بالفشل المالي.

الرقم	الفقـــرة	موافق	محايد	غير موافق
01	يترتب عن مهمة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة.			
02	يعلم المراجع الخارجي إدارة الشركة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه،يمكن أن يعرقل استمرار نشاط الشركة.			
03	لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل الشركات، وإنما اهتمامه هو إعطاء الرأي في القوائم المالية فقط.			
04	يتوجب على المراجع الإستفسار من إدارة الشركة حول إكتشاف أي خطأ جسيم أو تصرف غير قانوني في الحسابات.			
05	يحلل المراجع الخارجي في إطار مهمته بعض الوقائع والأحداث التي تشكل مؤشرات للتساؤل حول استمرارية الإستغلال.			
06	يبلغ المراجع الخارجي إدارة الشركة عن أي نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية.			
07	يحافظ المراجع الخارجي على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي للشركة .			
08	مبدأ السرية ليس مقتصر على عدم الإفصاح عن المعلومات بل يتطلب على المراجع أن لا يستغل هذه المعلومات لصالحه الشخصي أو لطرف آخر.			
09	يقوم المراجع الخارجي بالإدلاء ببعض المعلومات المالية للجهات الرسمية أو القضائية التي تخص الوضع المالي المستقبلي للشركة.			
10	يقوم المراجع في حالة التنبؤ بالفشل المالي الإستعانة بمستشار قانوني أومن المؤسسة التي ينتمي إليها.			
11	يتوقع مستخدمو القوائم المالية من المراجع اكتشاف كل اللأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية.			
12	عدم ممارسة المراجع للشك المهني قد يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بالفشل المالي المستقبلي.			
13	عدم بدل العناية المهنية المطلوبة من المراجع بشأن الوضع المالي للشركة سيعرضه للمساءلة.			
14	يجمع المراجع الخارجي الأدلة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الإستغلال.			

ملحق رقم 02 :التكرارات والنسب المئوية للمعلومات العامة

NIV

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	8	40,0	40,0	40,0
	3	8	40,0	40,0	80,0
	4	2	10,0	10,0	90,0
	5	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

SPI

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	13	65,0	65,0	65,0
	2	7	35,0	35,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

FON

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	4	20,0	20,0	20,0
	2	12	60,0	60,0	80,0
	3	4	20,0	20,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

EXP

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	12	60,0	60,0	60,0
	3	8	40,0	40,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

ملحق رقم 03 :معامل ثبات الإستبيان ألفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,685	24

ملحق رقم 04 :المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الأول

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Somme	Moyenne	Ecart type
Q1	20	2	3	59	2,95	,224
Q2	20	1	3	47	2,35	,745
Q3	20	1	3	55	2,75	,550
Q4	20	2	3	55	2,75	,444
Q5	20	1	3	53	2,65	,671
Q6	20	2	3	58	2,90	,308
Q7	20	1	3	50	2,50	,688
Q8	20	1	3	57	2,85	,489
Q9	20	1	3	53	2,65	,671
Q10	20	1	3	55	2,75	,550
N valide (listwise)	20					

ملحق رقم 5 :المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Somme	Moyenne	Ecart type
Q11	20	2	3	59	2,95	,224
Q12	20	2	3	56	2,80	,410
Q13	20	1	3	44	2,20	,894
Q14	20	1	3	56	2,80	,523
Q15	20	1	3	55	2,75	,550
Q16	20	1	3	58	2,90	,447
Q17	20	1	3	54	2,70	,657
Q18	20	2	3	56	2,80	,410
Q19	20	1	3	50	2,50	,688
Q20	20	1	3	57	2,85	,489
Q21	20	1	3	53	2,65	,587
Q22	20	1	3	55	2,75	,550
Q23	20	2	3	53	2,65	,489
Q24	20	3	3	60	3,00	,000
N valide (listwise)	20					

ملحق رقم 06 : معامل الإرتباط لبيرسو بين محوري الإستبيان

Corrélations

		p	R
p	Corrélation de Pearson	1	,514
	Sig. (bilatérale)		,020
	N	20	20
R	Corrélation de Pearson	,514*	1
	Sig. (bilatérale)	,020	
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الفهـرس

الفهرس

الإهداء.....	.....	III
الشكر.....	.....	IV
الملخص.....	.....	V
قائمة المحتويات.....	.....	VI
قائمة الجداول.....	.....	VII
قائمة الأشكال البيانية	.....	VIII
قائمة الملاحق.....	.....	IX
قائمة الإختصارات	.....	X
المقدمة.....	.....	أ
الفصل الأول:	**دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي**	
تمهيد	.....	02
المبحث الأول	ماهية الفشل المالي وأهمية التنبؤ به ومسؤوليات المراجع الخارجي.....	03
المطلب الأول	ماهية الفشل المالي	03
الفرع الأول	أنواع الفشل المالي	05
الفرع الثاني	أسباب الفشل المالي	06
الفرع الثالث	مراحل الفشل المالي	08
الفرع الرابع	مظاهر الفشل المالي	10
المطلب الثاني	مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته	11
الفرع الأول	مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وخطواته	11
الفرع الثاني	أهمية التنبؤ بالفشل المالي	12
المطلب الثالث	بيان مسؤوليات المراجع الخارجي تجاه التنبؤ بالفشل المالي.....	13
الفرع الأول	المسؤولية التأديبية	14
الفرع الثاني	المسؤولية المدنية	15
الفرع الثالث	المسؤولية الجنائية	16
الفرع الرابع	المسؤولية المهنية	17
المبحث الثاني	الدراسات السابقة	18
المطلب الأول	عرض الدراسات السابقة	18
الفرع الأول	الدراسات السابقة باللغة العربية.....	18
الفرع الثاني	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....	23
المطلب الثاني	مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	26

خلاصة الفصل	.....	27
	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	**28**
تمهيد	.....	29
المبحث الأول	الطريقة والإجراءات المتبعة	30
المطلب الأول	الطريقة المتبعة	30
الفرع الأول	مجتمع وعينة الدراسة	30
الفرع الثاني	أدوات جمع الأدوات	31
المطلب الثاني	متغيرات الدراسة والإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية	33
الفرع الأول	متغيرات الدراسة	33
الفرع الثاني	الإجراءات المتبعة في المعالجة الإحصائية	33
المبحث الثاني	نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها	34
المطلب الأول	عرض نتائج الدراسة الميدانية	34
الفرع الأول	خصائص عينة الدراسة	34
الفرع الثاني	دراسة النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين تجاه محوري الإستبيان.....	37
المطلب الثاني	تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.....	40
الفرع الأول	تحليل وتفسير النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين تجاه محوري الإستبيان.....	40
الفرع الثاني	الإرتباط بين مسؤولية المراجع الخارجي القانونية و الإجرءات المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي	43
الفرع الثالث	مناقشة ما توصلت إليه الدراسة.....	45
خلاصة الفصل.....	.....	46
الخاتمة.....	.....	47
المصادر والمراجع....	.....	51
الملاحق.....	.....	55
الفهرس.....	.....	62